العنف الرقمي ضد النساء في المغرب

أغسطس
2023

حليمة الجندي
د. نادية السقاف

IDRC · CRDI
Canada
secdev. foundation
سلامة@

عرفان وتقدير

الباحثات

حليمة الجندي كاتبة وباحثة من المغرب، متخصصة في مجال أنثروبولوجيا التواصل حاصلة على الماجستير من جامعة يونشوبين بمملكة السويد. صدر لها سنة 2011 بحث عن تحول نماذج التواصل داخل الفضاء الرقمي وتأثيره على الرأي والسلوك العامين في زمن الأزمة. تشمل تجربتها المهنية المجالات القانونية، حقوق الانسان، الاعلام، والتعاون الدولي.

الدكتورة نادية السقاف (محرر) باحثة في الشؤون السياسية والعمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومتخصصة في دراسات المرأة وحرية الصحافة والحقوق الرقمية والتنمية المجتمعية. كانت أول امرأة تُعين وزيرة الإعلام في اليمن في عام 2014.

مزيد من التقدير

كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لإنجاز هذا العمل بمن فيهم: د رائد الشريف، آلاء الفلاح، أسامة موسى، هيسوس ريفيرا، و جون هول.

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، وتبادل المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2023

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

المستخلص

إن العنف الرقمي ضد النساء هو من أكثر الظواهر آنية وحاجة الى الدرس والاستقصاء لِحَداثته، وسُرعة تطوره، ولِسِعة انتشاره، وعِظم تأثيره على الواقع المعيش للنساء، وتوازنهن النفسي واستقرار أسرهن. وهو مجال بحثي لايزال فَتِيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا رغم المحاولات التي ألهمتها الأزمة الصحية العالمية. فقد فتحت إكراهاتُ الجائحة المجال لصنوف الممارسات التي استشرت في زمن الأزمة ولفتت، لحسن الحظ، انتباه الباحثين لتحولات لابد من استباق نتائجها حتى تُوَاجَه بما تستحق. هذا البحث حول وضعية النساء في الفضاء الرقمي في المغرب هو محاولة لفهم طبيعة هذا العنف الجديد وعُمق تأثيره على النساء، ومدى قدرتهن على مواجهته، ثم الحلول المتاحة للخروج من ورطته. وقد اعتمدنا فيه على مقاربة تجمع التقييم الكمي بآراء المتخصصين وقصص الضحايا، لنكتشف أن العنف الرقمي ضد النساء في المغرب هو مجهول الهوية، قادر على تصدير نفسه من العالم الافتراضي إلى الواقع، وذكوري ينعكس فيه عنفٌ مستتبٌ داخل المجتمع، تلعب طبيعة المكان (قرية. مدينة) دورا في تعميق أثره والحد من قدرة النساء على مجابهته. ولِنَخْلُص إلى أن دَيْدَن النساء في مواجهته هو التجاهل، إذ أنّ أكثرهن يرفضن التبليغ عنه بسبب غياب الثقة أو خوفا من أذى مضاعف أو لجهل بالقوانين والتشريعات التي من شأنها أن تمنحهن بعض الحماية والتي لا تعرف عنها غالبيتهن إلاّ القليل. ثم لنكتشف أخيرا أن مَنْفَذَنَا من دوامات العنف الرقمي هو الدّفع بالمعرفة والتدريب على اليات السلامة الرقمية، والتربية على حقوق الانسان وقيم المساواة في سن متقدمة، حتى نُنشأ مجتمعات أكثر عدالة.

المحتويات

الملخص التنفيذي.....5

مقدمة.....8

منهجية البحث.....13

وضعية النساء داخل الفضاء الرقمي في المغرب: النتائج.....15

طبيعة العنف الرقمي في المغرب 15

أثر العنف الرقمي على النساء في المغرب 25

المخرج من دوامات العنف الرقمي..... 35

الخلاصات والتوصيات 38

الملخص التنفيذي

أينما ولينا الوجه حول العالم إلاّ وتَبَدّت لنا ظلال العنف مُطلة برأسها تتوعد أمل المجتمعات بالسلامة. وليس تمّت لونٌ من العنف أكثر شيوعا والتباسا من ذلك الذي أفرزته الثورة التقنية المستمرة منذ مطلع هذا القرن وإلى يومنا هذا والتي تزداد إرباكا مع كل "فتح" تقني جديد.

في المغرب، مثلما هو الحال في غيره من البلاد، بات العنف الرقمي ضد النساء مشكلة حقيقية ودليلا اخر على أن التقنية قد غيرت العالم بشكل ذَرّي لا رِجعة فيه، وأن ثورة تقنيات الاتصالات أعادت صياغة علاقتنا بكل شي ولفظت إلى السطح مظاهر الاختلالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والقانونية التي كانت متوارية او اقل بروزا في الواقع، بل وأجّجَتْهَا.

هذا البحث هو محاولة لفهم وضعية النساء داخل الفضاء الرقمي في المغرب ضمن هذه التغيرات التقنية الكبرى وما تحمله من تحديات، وفي ضوء التشريعات المهمة التي سنتها المملكة لمواجهة هذا التهديد الجارف. يهدف البحث إذا الى معرفة طبيعة العنف الرقمي الذي يواجه النساء في المغرب، وأثره عليهن ومدى درايتهن بالقوانين التي من شأنها ان تحقق لهن الحماية ثم اقتراح حلولٍ قد تحدّ من تغوُّله. وقد اعتمد البحث منهجية مختلطة زاوجت بين الاستبيان الذي بلغ عدد المشاركات فيه 108 سيدة من جميع الاعمار والمستويات التعليمية والاجتماعية، والمنتميات إلى المجالين الحضري (74 سيدة) والقروي (30)، إلى جانب 14 مُقابلة، ضمت من جهة النساء والرجال الفاعلات والفاعلين في حقولٍ مهنية ومعرفية ترتبط في اختلافها بإشكالية العنف الرقمي ضد النساء، ومن ناحية أخرى النساء الناجيات من العنف الرقمي واللواتي قبلن مشاطرتنا تجاربهن، من أجل منحنا نظرة من الداخل على تجربة العنف الممارس على النساء في العالم الافتراضي والمنتميات للمجالين الحضري والقروي.

وقد خلص البحث الى ان العنف الرقمي في المغرب واسع الانتشار، اذ يتجاوز عدد النساء اللواتي يعانين منه 60 في المائة، تشمل النساء الناشطات عبر الانترنيت وكذلك اللواتي لهن حضور محدود. هذا العنف المستشري بدرجة كبيرة بالأساس على منصات التواصل الاجتماعي فيسبوك (55 في المائة)، وواتساب (46 في المائة)، وانستغرام (24 في المائة)، هو امتداد لعنف مستقر داخل المجتمع، تُوجِب مُواجهةُ الأول، تفكيكَ مُسبِبَات الثاني والقطع مع المبررات التي مَنحت الغطاء وتمنحه لتمييزٍ بِنيوي يقف حجر عثرة في وجه القطع مع كل اشكال التميز ضد النساء وأفدحها العنف.

هذا العنف الرقمي هو في طبيعته عنف مُقنع إذ يصدر في غالبية الحالات (77 في المائة) عن اشخاص غرباء عن الضحايا، أغلبهم (75 في المائة) ذكور. وهو قادر على العبور (33 في المائة) من الفضاء الرقمي الى أرض الواقع والذي تشكل طبيعة المكان فيه (قرية أو المدينة) عاملا مُفاقما (56 في المائة تراكمية) لتعرض النساء للعنف وقدرتهن على التعامل معه. ويتصدر لائحة أشكال العنف التي تعاني منها النساء في المغرب: التحرش والمطاردة عن طريق الاتصالات غير المرغوب فيها (49 في المائة)، يليه الإيذاء اللفظي والاهانة المرتبطة بجنس المرأة (42 في المائة)، ثم التجسس على الانترنيت (24 في المائة)، وارسال الصور المخلة (22 في المائة)، ثم التشهير الذي يمس الشرف والسمعة (17 في المائة). هذه الممارسات

العنيفة تتسبب للنساء بالاكتئاب (40 في المائة من الحالات)، والعزلة (46 في المائة)، وفقدان الثقة في النفس وفي الاخرين (40 في المائة)، وللوم من الاسرة والمحيط (33 في المائة). ولقد خلص البحث أيضا الى ان النساء تتخذن التجاهل كموقف تواجه به غالبيتهن العنف الرقمي في المغرب. اذ تختار91 في المائة منهن عدم التبليغ عن العنف الواقع عليهن أو طلب العون او الدعم من السلطات المختصة، وهو موقف تتخذنه في محاولة لاحتواء الاضرار الجانبية، واتقاء شر إضافي، أو هربا من إدانة أخلاقية من المحيط المباشر ومن المجتمع ككل بما في ذلك جهات التبليغ نفسها.

كما سجل البحث ان غالبية النساء (بين 68 و77 في المائة) لسن على دراية كافية بالقوانين التي من شأنها تحقيق حماية لهن بما في ذلك آليات التتبع والحماية المتاحة للضحايا. هذا الجهل بالحقوق ناتج حسب المتخصصين والنساء الناجيات، عن أسباب عديدة أبرزها انعدام الثقة في قدرة هذه الاليات على انصاف الضحايا، إضافة الى تراخي الفاعل السياسي والاعلام العمومي والمجتمع المدني على القيام بدوره في التثقيف العام والتوعية والتحسيس.

وقد سجلت نتائج البحث اجماعا على أهمية التوعية بالأمن الرقمي داخل المناهج بالمدارس والجامعات والتدريب عليها في مجال العمل العام والخاص (84 في المائة)، وضرورة العمل على توعية مجتمعية قصد التخلص من ثقافة العنف ضد النساء (71 في المائة). إضافة الى التربية على حقوق الانسان وقيم المساواة في مرحلة سنية متقدمة من اجل تنشئة أجيال مُمَنّعَة ضد التميز، وقادرة على صدّ العنف بكل اشكاله بقيم العدل وقوة المعرفة.

وبناء على مُجمل النتائج، جاءت توصيات البحث مُدرجة كالتالي:

1. التربية على حقوق الانسان ومبادئ المساواة بين الجنسين وإدراجها في المناهج التعليمية خلال المرحلة الابتدائية باعتبارها من اساسيات بناء الشخصية. والتوصية بمناقشة مفاهيم العنف في مراحل متقدمة للقطع مع التطبيع المجتمعي مع كل اشكاله، خصوصا العنف الرقمي والذي يعاني منه الأطفال بقدر عظيم شأنهم شأن النساء، مما يؤثر على توازنهم النفسى وبالتالي على سلوكهم في المستقبل.

2. إحداث مراكز استماع داخل المدارس تسمح للصغار بالتبليغ حال تعرضهم/هن للأذى في مُحاكاة للأليات المتاحة في الواقع حتى يصبح التعبير عن الضرر سلوكا دارجا.

3. التربية على السلامة الرقمية وادراجها بشكل جدي وواف داخل المناهج التعليمية في مستويات الابتدائي والاعدادي والثانوي لمواكبة التطور التقني ومستجداته، وحتى تعرف الفتيات والفتيان معا كيف تحمين ويحمون أنفسهن/هم على الانترنيت.

4. التعامل مع العنف الرقمي ضد النساء على انه عنف ضد النساء وكفى. أي التصدي بالقانون لكل ألوان العنف على قدر المساواة وتغليظ العقوبات بما يتناسب مع فداحة الأذى.

5. إحداث اليات تبليغ عن حالات العنف الرقمي بشكل سري يسمح للضحايا بالإدلاء بشهاداتهن عن بعد.

6. تكوين عناصر متخصصة من الشرطة والدرك في علوم التربية والنفس والاجتماع لمواكبة الضحايا عند الادلاء بشهادتهن وما بعدها بطريقة تحفظ لهن كرامتهن وتضع سلامتهن النفسية في مقدمة الأولويات، وتغليظ العقوبة لمن يُعرض النساء ضحايا العنف لعنف مضاعف عن طريق تصريح او تلميح. ومن شأن هذا الاجراء ان يبني أواصر الثقة بين ضحايا العنف الرقمي والنساء عموما والجهات الرسمية الموكل إليها انصافهن.

7. تعبئة الاعلام العمومي للقيام بدوره في التحسيس بخطورة العنف الرقمي وجدوى التبليغ للحد من استشراءه، وتشجيع وسائل الاعلام على جعل العنف ضد النساء تيمة بارزة وحاضرة في المضامين التي تقدمها.

8. وضع شركات الانترنيت المالكة للمنصات الرقمية أمام مسؤولياتها، والترافع من اجل الضغط على هذه الشركات حتى تُدَعِّم اليات الحماية للمستخدمين نساء ورجالا ضد العنف الرقمي وغيره من التهديدات السيبرانية.

9. وأخيرا تحيين قانون محاربة العنف ضد النساء حتى يشمل بشكل أكثر عمقا وتفصيلا العنف في بعده الرقمي، ويواكب استفحاله باليات تبليغ وتتبع وحمايةٍ قابلةٍ للتنزيل في كل جهات المملكة وعلى اختلاف طبيعة الجماعات الترابية منعا لإفلات الجناة من العقاب.

مقدمة

ارتبط العنف بالإنسان منذ بداياته الأولى، كسلوك فردِي عَارِض، وكآلية من اليات البقاء.[1]

مع نشأة المجتمعات الإنسانية، تبلورت هذه النزعة الاستحقاقية (entitlement) "الطبيعية" داخل المجتمعات الزراعية القارّة التي فَرَزَت أعضاءها في ميزان القوة او الضعف الظاهر ونظمت هياكلها الاجتماعية والثقافية وفق هذا الترتيب، لتبدأ المأساة الملحمية للتمييز على أساس الجنس والمستمرة بأشكالها المختلفة منذ نشأة الحضارةِ والى يومنا هذا.[2]

إن أي تناول لموضوع العنف ضد النساء في أكثر مظاهره مُعاصرةً، أي داخل الفضاء الرقمي، لن يستقيم دون وعي بطبيعته المتجذرة في رواسب تاريخيةٍ ونفسيةٍ أصيلة داخل المجتمعات الإنسانية كلها، والتي تراكمت وتكلّسَت تصوراتها وأيديولوجياتها عن تراتُبية طبيعية، وِجدانيا عند النساء والرجال معا. ولعل هذا ما يفسر استشراءه، فلا تكاد تخلو أمة من إشكاليات العنف على أساس النوع مهما بلغت من درجات التمدن أو اتسمت تنظيماتها القِيمِية والسياسية بالعدل والحداثة. وهو ما يُفسر أيضا استعصاءه، رغم الروادع القانونية المُعتبرة في كثير من البلدان والموضوعة منذ عقودٍ خَلَت تتقدمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي جاء في فصلها الأول: "يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".[3]

صادق المغرب على هذه الاتفاقية بتحفظ سنة 1993، ثم عاد سنة 2011 فرفع الاعتراض عن المواد التي كان يرى فيها تعارضا مع تشريعاته المحلية، وهي المادة 9 المتعلقة بحق المرأة في نقل جنسيتها لأولادها، والمادة 16 المعنية بالمساواة داخل مؤسسة الزواج، قبل أن يقُوم اخيرا بالمصادقة على بروتوكول الاتفاقية الاختياري سنة 2015 الذي يمنح للّجنة الدولية والمستقلة الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الحق في تلقي التقارير والبلاغات المقدمة لها من الأفراد والمجموعات داخل الدول الموقِّعة على الاتفاقية، وفي التحقيق في الشكايات المتعلقة بالانتهاكات البالغة إن وجدت، وكذلك في طلب تعاون الدول المعنية بالأمر.[4] هذه الخطوة اعتُبرت تتويجا لمساعي ونضالات الحركة النسائية في المغرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتزامنت مع تنزيل الإصلاحات الدستورية التي عرفتها البلاد سنة 2011 والتي ألزم المغرب نفسه فيها بالقطع مع كل أشكال التمييز. وما العنف إلاّ شكل من أشكال التمييز وخرق للحقوق الإنسانية للمرأة.

---

[1] Préhistoire de la violence et de la guerre, Marylène Patou-Mathis, édition Odile Jacob, 2013

[2] Sex equality can explain the unique social structure of hunter-gatherer bands, M.Dyble, G.D. Salali, N.Chaudhary, A.Page, D.Smith, J.Thompson, l.Vinicius, R.Mace, Sicence Journal, 2015

[3] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر سنة 1979

[4] البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمد من قبل الجمعية العامة في 6 من تشرين الأول/أكتوبر سنة *1999*

وقد جاء في الفصل 19 من الدستور المغربي: "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها".[5]

وعليه، تَم سنُّ القانون رقم 103.13 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2018، والمتعلق بمحاربة كل اشكال العنف ضد النساء بما في ذلك العنف الرقمي، حيث نص القانون لأول مرة صراحة على تجريم التحرش في الفضاءين العام والرقمي.[6]هدفَ هذا القانون كذلك الى توفير الوقاية والحماية القانونية للنساء، وتعَهّد بعدم إفلات الجُناة من العقاب، والتكفل حين وقوع العنف بالضحايا. كما مَكّن مرسومه التطبيقي رقم 2.18.856 الذي ينص على مقتضيات تنظيمية خاصة بآليات التكفل بالنساء ضحايا العنف، من إنشاء لجنة وطنية تضطلع بصلاحيات أهمها ضمان التواصل والتنسيق بين مختلف المتدخلين لمواجهة العنف ضد النساء والسعي لوضع آليات لتحسين وتطوير منظومة التكفل بهن. وقد قامت هذه اللجنة سنة 2021 وبدعم من مجلس أوروبا بإصدار دليل قانوني عملي خاص بحقوق النساء الضحايا بهدف تقديم التوجيه لهن حول كيفية الحصول على الدعم الصحي والنفسي، والخدمات الاجتماعية، والقانونية، والقضائية.[7] رسّخ المرسوم أيضا عمل اللجان الجهوية والمحلية على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمصالح المركزية واللاّمركزية للقطاعات المكلفة بالصحة والشباب والمرأة وداخل المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي.[8]

وفي شهر مارس 2020 احتفالا باليوم العالمي للمرأة، قامت قطاعات حكومية متعددة شملت وزارة التربية الوطنية والصحة، والثقافة والشباب والرياضة، والتضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، ورئيس النيابة العامة، والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، بتوقيع "إعلان مراكش"، الذي شكل التزاما قطاعيا شاملا بمواجهة العنف ضد النساء عن طريق نشر ثقافة اللاّعنف ومواجهة الصور النمطية للمرأة في الإعلام العمومي ووضع آليات للتكفل بالضحايا.[9]

يظهر جليا مما سلف أن المؤشرات الدّالة على توجه مؤسساتي جدّي لتغيير واقع النساء في المغرب بيّنةٌ وتدعو إلى التفاؤل، إلاّ أن أرقام التقارير الرسمية الصادرة خلال السنوات القليلة الماضية تشي للأسف بوعورة الطريق، وبأن المنفذ من نفق العنفِ طويلُ الحبال، فهو لا يزال مستشريا على نطاق واسع مثلما جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر في 26 نوفمبر 2020.

[5] دستور المملكة المغربية ،تم إقراره عن طريق الاستفتاء المجرى يوم الجمعة 28 من رجب 1432 (فاتح يوليو 2011) حرر بتطوان في 27 من شعبان (29 يوليو 2011

[6] نص القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء كما نشر في الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الاخرة 1439 (12 مارس 2018)

[7] دليل التكفل بالنساء ضحايا العنف الصادر عن اللجنة الوطنية لحماية النساء ضحايا العنف بدعم من مجلس أوروبا

[8] مرسوم القانون رقم 2.18.856 الصادر في 10 أبريل 2019 والمتعلق بتطبيق القانون رقم 103.13 الخاص بمحاربة العنف ضد النساء

[9] اعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء

استشهد تقرير هذه الجهة الاستشارية الدستورية المستقلة، بإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط والتي سجلت أن سبعة ملايين وستمائة ألف سيدة تعرضن للعنف خلال سنة 2019. [10] كما خلص تقرير البحث الوطني الصادر عن وزارة الأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية لسنة 2019، والذي شمل 13543 امرأة الى أن أكثر من نصف النساء في المغرب يتعرضن للعنف،[11] علما بأن 5 الى 10 في المائة فقط من النساء هنّ اللواتي يبلّغن عن العنف الواقع عليهن، كما جاء على لسان وزير العدل في اجابته عن سؤال شفهي حول الموضوع أمام البرلمان المغربي في 28 نوفمبر سنة 2022 وهو الرقم الذي اشار اليه البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط وشمل 12000 سيدة و3000 رجل من المجالين الحضري والقروي والذي خلص كذلك إلى أن 46 في المائة من النساء يتعرضن للعنف داخل الفضاء الأسري أو الزوجي من طرف الشريك إما بعنف ذي طبيعة نفسية بمعدل 69 في المائة من الحالات، او اقتصادية ب 11 في المائة، او جسدية بمعدل 12 في المائة، أو جنسية بمعدل 8 في المائة.

أشار التقرير أيضا الى أن العنف ضد النساء في المناطق الحضرية قد تراجع في مقابل ذلك المسلط على نظيراتهن في البوادي إذا ما قارنا أرقام 2019 بالأرقام المسجلة قبل عشر سنوات خلال إنجاز البحث الوطني الأول حول انتشار العنف ضد النساء. الاّ إن التقرير السنوي الثاني للجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف لسنة 2021 والتي اعتمدت فيه اللجنة على معطيات إحصائية مصدرها رئاسة النيابة العامة، ووزارة العدل، والمديرية العامة للأمن الوطني، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وقيادة الدرك الملكي، ووزارة الشباب والثقافة والتواصل، قد خَلُص الى ان النساء في الحواضر أكثر عرضة للعنف من قاطنات القرى والبوادي. ومن الأمثلة على ذلك عدد الملفات في المحاكم الابتدائية التي بلغت 15744، و1503 ملفا في محاكم الاستئناف، 98 في المائة منها داخل المدن و2 في المائة فقط بالوسط القروي.[12] غير أن هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة واقع الفوارق الحقيقية بين المجالين فيما يتعلق بالعنف. فقد تكون النساء في القرى أقل ولوجا لآليات ومرافق التبليغ لأسبابٍ متعلقة بالعدالة المجالية والخصوصية الثقافية للمجتمعات التي تنتمين إليها، الى جانب الأمية التي لاتزال منتشرة بين صفوف النساء القرويات، حيث بلغت في تقرير للمندوبية السامية للتخطيط صدر سنة 2014، 60 في المائة في مقابل 30 في المائة للنساء داخل المجال الحضري.[13]

ومن الإشارات البارزة في تقرير اللجنة تشديدها على تنامي مظاهر العنف الرقمي بشكل لا يدع مجالا للشك. هذا الوافد الجديد يُشكل حسب مذكرة المندوبية السامية للتخطيط التي أصدرتها بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لهذه السنة 2023، 19 في المائة من حالات العنف المسجلة في البلاد، ويرتفع المعدل ليبلغ نسبة 29 في المائة بين الشابات اللواتي تتراوح اعمارهن بين 20 و24 سنة، و34 في المائة بين الأصغر سنا منهن (من 15 الى 19 سنة). [14] ولقد جاء في بحث أصدرته مؤسسة سكديف حول الآثار

[10]: Avis du Conseil Economique, Social et Environnemental
Eliminer la violence a l'egard des filles et des femmes : une urgence nationale / Rapport adopté à l'unanimité lors de la 116 ème session ordinaire de l'Assemblée Générale du Conseil Economique, tenue le 26 novembre 2020

[11] البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب. أعلنت النتائج الاولية للبحث بتاريخ 03 ماي، 2019

[12] التقريران السنويان الأول (2020) والثاني (2021) للجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

[13] تقرير المندوبية السامية للتخطيط الصادر سنة 2014

[14] مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2023. يمكن تنزيل المذكرة عبر هذا الرابط

النفسية والاجتماعية للعنف الرقمي على الفتيات والشباب في المغرب أنجز سنة 2021، أن أزيد من 50 في المائة من ضحايا العنف الرقمي ممن هن وهم دون 21 سنة يعانون الاكتئاب إلى جانب الخوف والأرق والعزلة نتيجة التعرض للعنف الرقمي. [15]

وإذا سلمنا بالنسب الرسمية أعلاه، علما بأن أغلب الدراسات حول الموضوع تعود لما قبل الجائحة أو إبانها، أي قبل النزوح الاضطراري العظيم إلى العالم الرقمي فترة الحجر الصحي والإغلاق العام حول العالم، والانفجار الذي صاحبه في استخدام وسائل التواصل التقنية بوتيرة غير مسبوقة في تاريخنا المعاصر، والذي احدث انكماشا وتقاربا هو الأكبر من نوعه في التاريخ، و ترتبت عنه ولاتزال تغيرات نفسية واجتماعية واقتصادية زادت من سرعة التحولات العميقة التي كانت قد بدأت بالفعل منذ ثورة الانترنت الثانية منتصف العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين والتي لا عود عن بعضها أبدا ولا رجعة، مثلما هو الحال مع تحول نماذج التواصل (communication models) داخل الشبكات الاجتماعية وما أفرزته من "نُخب" موازية أسست لنظام/لانظام ثقافي جديد طَمَسَ الخطوط الفاصلة بين الفضاءين العام والخاص، وجعل حيوات الناس في عرض مُستمر لا ينقطع، حيث "التعليق" والمشاركة" بالآراء والصور ومقاطع الفيديو وغيرها، هي الحقوق والحريات الجديدة التي لا تُسَاوَم شاء من شاء وكره من كره.[16] قلت إذا سلمنا بهاتة النسب، فالوضع لاريبَ خطير، والاشكالية حقيقية وانية وشديدة التعقيد، يختلط فيها المشترك الإنساني العام بالسياق المحلي الخاص، وتتدافع بها العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية والقانونية وتترتب على المتضررات منها ومحيطهن تبعات اجتماعية ونفسية مروعة تزيد طينة التميز بَلّة وهُوّاتِه غَورا. هذا التميز كما أشار الى ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أصبح من مشكلات الصحة العامة الكبرى في المغرب نظرا لتبعاته على الصحة البدنية والنفسية للضحايا ومحيطهن وخصوصا الأطفال. وقد بلغت الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف ضد النساء في المغرب خلال سنة 2019 حسب المندوبية السامية للتخطيط 2.85 مليار درهم وهو رقم مخيف.[17]

من هنا كان ضروريا إنجاز هذه الدراسة حول العنف الرقمي ضد النساء في المغرب على ضوء التحولات التقنية والمجتمعية الراهنة، لتحيين المعطيات وتقديم إضاءات على بعض النقاط التي ربما كانت أقل بروزا خلال المحاولات البحثية السابقة بهدف تقديم تقييم مستقل لأثر ما تم إنجازه الى الان لمواجهة معضلة العنف الموجه ضد النساء واقتراح توصيات نسعى ان تكون ذات فائدة وعون للقيمين والقيمات على الملف في المملكة المغربية والنشطاء والناشطات والنساء وعموم الجمهور.

ولا بد من الإشارة أولا إلى انه ليس تَمّتَ تعريف موحد ووافٍ للعنف الرقمي ضد النساء.[18] ولكننا نقصد به في سياق هذا البحث مُجمل الأفعال والممارسات التي تُستخدم فيها او تُفاقمها جزئيا او كليا تقنيات

---

[15] دراسة ميدانية حول الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي على الفتيات والشباب بالمغرب، هدى بنمبارك و كريمة غانم،2021، مؤسسة سكديف

[16] The impact of user-generated-content over the behavior of media consumer in times of crisis, Halima El Joundi, LAP Publishing, 2011

[17] Avis du Conseil Economique, Social et Environnemental : Eliminer la violence a l'egard des filles et des femmes : une urgence nationale / Rapport adopté à l'unanimité lors de la 116 ème session ordinaire de l'Assemblée Générale du Conseil Economique, tenue le 26 novembre 2020

[18] UN Women annual report 2020

المعلومات والاتصالات (ICTs) ابتداء بالهواتف المحمولة والذكية مرورا بالإنترنيت وما رَبَطَ من شبكات التواصل الاجتماعي والايميل وأجهزة وبرامج تتبع المواقع الجغرافية (GPS)، ثم وسائط التصوير والتسجيل غير المتصلة بالإنترنيت وانتهاء بالذكاء الاصطناعي، واللائحة لا تنفك تطول كل يوم. هذا النوع من العنف هو امتداد لتجارب العنف الجسدي والنفسي والجنسي الذي تتعرض له النساء على ارض الواقع (offline) والذي ينطلق من ذات السياق الذي يُميز ضدهن.[19]

ولقد تزامن انجاز هذا البحث مع تقديم مقترح لتعديل قانون محاربة العنف ضد النساء رقم 103.13 من طرف حزب الاستقلال وهو واحدٌ من أحزاب الأغلبية. وضع المتقدمون بالتعديل ضمن الديباجة المقترحة: "العمل على مواجهة العنف الرقمي المتزايد ضد المرأة باعتباره أحد المخاطر الجديدة على وضعية المرأة واستقرارها[20]."

مقترح التعديل هذا جاء متجاوبا مع مطالبَ عِدّة للحركة النسائية وعدد من القانونيين/يات، من أجل تحيين 103.13 وجعله أكثر فعالية ونجاعة واتساقا مع المعايير الدولية.

هذا القانون، والذي ستتم الإشارة له في أكثر من موضع خلال هذا البحث، والذي فُعّلَ كما أسلفنا منذ خمس سنوات في سبتمبر 2018، رغم أهميته المتمثلة في انفتاحه على أوجه العنف المختلفة بما في ذلك العنف ذي الطبيعة الجسدية، والجنسية والنفسية والاقتصادية، وتجريمه للتعسف الذي يطال المرأة داخل مؤسسة الزواج، من قبيل الاكراه على الزواج او الطرد من بيت الزوجية او أي عنف يطالها بسبب جنسها او وضعيتها الخاصة (المرأة الحامل مثلا)، وبالرغم من تجريمه للتحرش الجنسي في الفضاءات العمومية والفضاء الرقمي، ووضعه لمقتضيات إجرائية متعلقة بعناصر الوقاية من العنف وآليات التكفل بالضحايا وحمايتهن،[21] قُلت رغم هذه الأهمية، فقد لاحقت القانون منذ دخوله حيز التنفيذ مجموعة من المؤاخذات أهمها محدودية التطبيق، واستعصاء التنزيل خصوصا فيما يتعلق بآليات الحماية وإبعاد المُعنّف عن الضحية، وجاهزية جِهات إنفاذ القانون لاستقبال شكايات الضحايا، وتعثر ولوج الضحايا إلى العدالة نظرا لعدم إقرار المساعدة القانونية والقضائية وغيرها من الإحاطات المعبرة عن نقص يحتاج مراجعةً قصد التجويد والتحسين. [22]

وفي انتظار ما سيسفر عنه مقترح التعديل من نتائج لعل أبرزها سيكون مركزية العنف الرقمي كأحد أبرز إشكاليات العنف المعاصرة ضد النساء، فإن هذا البحث سيحاول رسم صورة لوضعية العنف الرقمي ضد النساء في المغرب وسبر أسباب استعصاءه في ضوء القوانين والاجراءات الحالية، وسيسعى الى اقتراح منافذ ممكنة ضمن الوضعية الراهنة. ونحن واعون تماما بالتحديات التي تواجه مثل هذه المحاولات وقصورها مهما حاولنا، نظرا لحساسية الموضوع ولإكراهات الوقت ومحدودية العينة التي تمت دراستها، إلى جانب تحفظ بعض المتدخلين من الإدلاء بآرائهم في الموضوع لكون جهة البحث ليست ذات صفة رسمية. وسنتطرق لهذه المعوقات في معرض الحديث عن منهجية البحث في الفصل اللاحق.

---

[19] Thematic paper adopted by the Platform of Independent Expert Mechanisms on Discrimination and Violence against Women (EDVAW Platform) at its 14th meeting on 17 November 2022

[20] مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

[21] القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

[22] قانون محاربة العنف ضد النساء بعد سنة من التطبيق، انس سعدون، المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي، العدد الرابع لسنة 2020

منهجية البحث

إن معيار جودة أي دراسة وجِديتها البحثية تكمن في تحقق شرط رئيس هو وضوح الإشكالية وجلاء الغرض من درسها. فالسؤال كما يقال، نصف الجواب. والسؤال الجيد هو القابل للبحث (feasible) والمثير للاهتمام (interesting) ، الذي فيه جِدة (novel) والأخلاقي (ethical) ذو الدلالة (relevant)[23].

ونحن نزعم ان اشكاليتنا مستوفية لهذه الشروط رغم بساطة صياغتها ومباشرتها.

كيف هي وضعية النساء داخل الفضاء الرقمي في المغرب؟ وماهي طبيعة هذا العنف الممارس عليهن؟ وكيف يواجِهْنَهُ؟ وهل هن على دراية كافية بالقوانين التي من شأنها ان تحقق لهن الحماية؟ ثم ما الحلول المقترحة لمواجهته؟

للإجابة على الأسئلة الملحة أعلاه، تم اعتماد مقاربتين اثنتين أولاهما كَمّية متمثلةٌ في استمارة تم توزيعها بشكل عشوائي على عينات من النساء من مختلف المشارب بهدف الاستقصاء عن تجاربهن داخل الفضاء الرقمي وقياس مستوى معرفتهن من عدمه بالمستجدات القانونية التي من شأنها أن تمنحهن بعض الحماية، وكذلك مدى تفاعلهن مع الياتها ومساطرها سواء على الانترنيت او في ارض الواقع داخل الدوائر الرسمية. أما المقاربة الأخرى فكيفية.

منح الاستبيان للمشارِكات مساحة امنة للتعبير في سرية وبدون عين رقيب أو مُحاور قد يَسْتَجلب وجوده عليهن ضيقا او حرجا او اجحافا وان غير مقصود، مصدره احكام مسبقة او تنميط ما او قياس.

وحتى يتسنى تعميق البحث وتركيزه وتنويع مصادر معطياته تم اعتماد المقاربة الكيفية متمثلة في مقابلات مع نساء ورجال يمثلن ويمثلون حقولا مهنية ومعرفية مختلفة، القاسم المشترك بينهن وبينهم هو الاهتمام بإشكالية التميز أو العنف ضد النساء في شقه الرقمي على الخصوص، البعض من زاوية العمل المدني او الحقوقي والبعض الاخر من مواقعهن ومواقعهم المهنية الحالية او السابقة. ثم هنالك أخيرا ضحايا هذا العنف الرقمي اللواتي وافقن على الادلاء ببعض الشهادات شريطة الحفاظ على سرية هوياتهن.

تم اعتماد المقاربتين معا لتنويع مصادر المعطيات وحتى يتحقق بذلك قدر من التوازن والتكامل في التحليل، فإما ان تُآزِر بعضها بعضا، او تتشابك مع بعضها البعض، وفي كلتا الحالتين إغناء للبحث وضبط لمخرجاته.

ومن البديهيات الإشارة الى ان البحث قائم على بُنيانٍ سبقه، وهي الدراسات التي أنجزت في الموضوع واغلبها من جهات رسمية والتي تم استعراض بعض منها في الفصل السابق طلبا للدقة في الأرقام وباعتبار إحصاءاتها اشمل لاتساعها الجغرافي وتعدد الأطراف المساهِمة بمعطياتها فيها.

[23] Cummings, S. R., Browner, W. S., & Hulley, S. B. (2013). Conceiving the research question and developing the study plan. Designing clinical research

وقد كان استحضار هذه التقارير بطبيعة الحالة سابقا على تصميم الاستبيان، وقبل تحديد المشاركين والمشاركات في المقابلات، بهدف الاستئناس والاستضاءة وحتى تكون هذه الصفحات إضافةً لما سبق، وكيلا نقع في تكرارٍ أو اجترارٍ وإن كانت هذه ليست بنقيصة في مثل هذه المحاولات البحثية التي تتناول موضوعا من هذا الحجم والتعقيد، بل قد يكون في اتساق المُخرجاتِ دعمٌ لما أفضت اليه تقارير سابقة وتأكيد على حصافتها.

وقبل المرور لاستعراض نتائج الاستبيان ومناقشة ما ترتب عنه، لا بد من الإشارة الى أن أكثر ما قيّد البحث هو توقيته خلال فترة العطل الصيفية والأعياد والذي لم يسمح بتوسيع أكبر لدائرة المستجيبات من حيث العدد. وقد حاولنا تجاوز هذه العقبة بتنويع قنوات التوزيع ما بين وسائل التواصل الاجتماعي، والواتساب وفيسبوك اكثرهما انتشارا واستخداما في المغرب، ثم الرسائل الالكترونية المباشرة للوصول الى مجموعات أكثر تخصصا، وحتى الاعتماد في التوزيع على جمعيات تشتغل محليا في الأقاليم حتى يكون هنالك توازن مجالي وتمثيلية ديمغرافية وجغرافية واجتماعية واقتصادية معبرة عن النساء في المغرب.

شارك في الاستبيان 108 سيدة، 74 منهن من المجال الحضري و30 من المجال القروي. بينهن طالبات وناشطات مدنيات وصحفيات وطبيبات ومهندسات وسياسيات وموظفات من القطاعين الخاص والعام الى جانب رائدات الاعمال والفلاحات وربات البيوت والمعطلات عن العمل.

تنتمي النساء المشاركات في هذه الدراسة لمختلف الأعمار والمستويات التعليمية والاجتماعية، ومنهن الناشطات جدا في الفضاء الرقمي وهناك من بينهن من لسن كذلك واللواتي رغم هذا الإقرار بالحضور المُحتشم على الشبكة، وقعن في شرك العنف الرقمي وما يتصل به من أذى.

ضم الشق الكيفي من البحث 14 مقابلة مع نساء ورجال يعملن ويعملون في مجالات مختلفة بينهن/هم الباحثات/ون في مجال العنف الرقمي والمشتغلات في الحقل الصحافي والنساء البرلمانيات والعاملات في الحقلين الحقوقي والقانوني إضافة الى متخصصين في حقول مرتبطة بالموضوع والناجيات من العنف الرقمي.

وضعية النساء داخل الفضاء الرقمي في المغرب: النتائج

طبيعة العنف الرقمي في المغرب

ليس من المبالغة القول بأن العنف الرقمي هو من أخطر اشكال العنف المعاصر وأبلغه أذى وأطوله أثرا.

هذه الخطورة تكمن اولا في طبيعته المُستترة. فمثلما يحتجب معتدٍ ما بقناع يخفي به هويته قبل إتيان جُرمه، يحتمي المُعَنِّف بشاشة او الة او اسم مزيف يخفي خلفهم من يكون. وكلا الفعلين يؤشران على نية التعمد في إيقاع الضرر. ثم هو متلون ومتغير وقادر على إعادة صياغة نفسه ليقاوم الإدانة او التجريم. هذه السرعة في التحول والتطور يقابلها على الطرف الاخر بطءُ تَفاعل المجتمع وعيا وتشريعات. فآليات اصدار القوانين غالبا ما تأخذ، لأسباب سياسية او اجتماعية او حتى بيروقراطية، حيزا زمانيا طويلا كي تتفاعل مع النوازل والمستجدات. وهناك أثر هذا العنف الذي لا يزول أبدا بالمعنى الحرفي للكلمة، فلا شيء يمكن مسحه من على الانترنيت، وإن شُبّه لنا.[24] وقد يعود انتهاكٌ ما، في شكل محادثة او صورة او مقطع فيديو مفبرك ليقُضّ مضجع الضحية بعد سنين وسنين، في ضرب صارخ لحق الإنسان في النسيان.

> " العنف اللّفظي والتحرش كالماء والهواء بالنسبة لنا فهو من سيمات الشارع (عندنا) يكاد يستحيل ان تجد فتاة او سيدة لم تتعرض لنوع من الإذلال (بالقول) في طريقها الى المدرسة او العمل (اوغيره). وكأن مجرد وجودها خارج البيت هو ذنب تستحق العقاب عليه. كيف ننتظر ان لا يكون الفضاء الرقمي على صورة العالم؟"
>
> **احدى ضحايا العنف الرقمي في وصفها لوضعية النساء داخل الفضاء الرقمي**

ومن أوجه فداحته انه في اغلب حالاته لا يُسَيّل بالضرورة الدماء ولا يترك على الجسد كدمات او عاهات ظاهرة تثبت وقوعه.

هذه الدِّعَة الخادعة هي التي تصنع حجابا نفسيا إضافيا قد "يتساهل" ضمنيا مع المجرم ويزيد من عزلة الضحية التي يُرى فيها في كثير من الأحيان شريكة أو مساهمة في إيقاع الأذى، حالُها في ذلك حال اغلب الناجين والناجيات من الاعتداءات الجنسية أو غيرها واللذين واللواتي يتعرضون ويتعرضن للّوم من المحيط. ردة الفعل هذه يرى علماء النفس أنها نزعة قديمة في الانسان والية من اليات التعاطي مع الواقع، يستخدمها

[24] On the Internet, Things Never Go Away Completely, Thomas P. Keenan, University of Calgary

الدماغ لإقناع النفس بأن الحوادث تقع فقط لمن يستحقها، طلبا للإحساس بقدر من التحكم (a sense of control)، وبحصانةٍ غالبا ما تكون زائفة، لأن الكل معرض للآفات.[25] ويقع على عاتق النساء ضحايا العنف الرقمي اثبات وقوع الضرر عليهن، فينضاف الى العنف تعسف آخر يدفع بعضهن الى تجنب طلب الدعم أو التبليغ عمّا اصابهن إما خوفا او يأسا أو اتقاء للفضيحة او اللوم واللذين، في اعتقاد أكثرهن، لن يأتي من وراءهم إنصاف أو طائلة، مثلما سنستعرض في شهادات بعض الضحايا لاحقا. ولقد سجلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقرير حديث لها أن 60 في المائة من النساء في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط يتعرضن للعنف الرقمي. 44 في المائة منهن فضلن عدم التبليغ إما عن خوف او عدم دراية بالجهة التي يجب التوجه إليها، او ايمانا منهن بأن التبليغ لن يُحدث أي فارق.[26]

هذه الأرقام تجاوزتها بكثير تلك التي تحصلنا عليها خلال هذا البحث عند سؤال المشاركات، واللواتي تعرضت 60 في المائة منهن للعنف الرقمي، عمّا إذا كنّ قد بلّغن او طلبن الدعم بعد تعرضهن للعنف. جاء الجواب بعدم طلبهن الدعم بنسبة 91 في المائة من الحالات حين يتعلق الامر بالسلطات المختصة. 88 في المائة منهن لم يطلبن الدعم من المتخصصين في الدعم النفسي والقانوني والتقني ومنظمات المجتمع المدني، و67 في المائة لم يطلبن الدعم حتى من أُسَرِهِنّ بالرغم من أن 75 في المائة منهن أقرّين بأنهن كُنّ في حاجة للدعم ولكن لم تعرفن اين تجِدْنه. هذا التراخي عن التبليغ وطلب الدعم من السلطات المعنية عَزَتْهُ 37 في المائة من المشاركات الى عدم معرفتهن عنها أو عن مساطرها، و35 في المائة الى عدم ثقتهن في قدرة هذه الجهات الرسمية على حل اشكالياتهن .

نسبة النساء الناشطات على الانترنيت

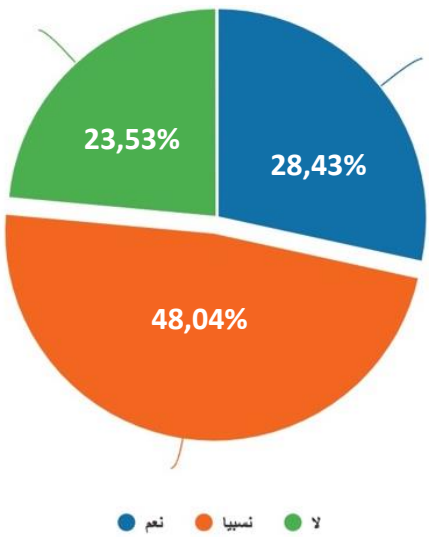

نسبة النساء اللواتي سبق وتعرضن لأحد أشكال العنف الرقمي

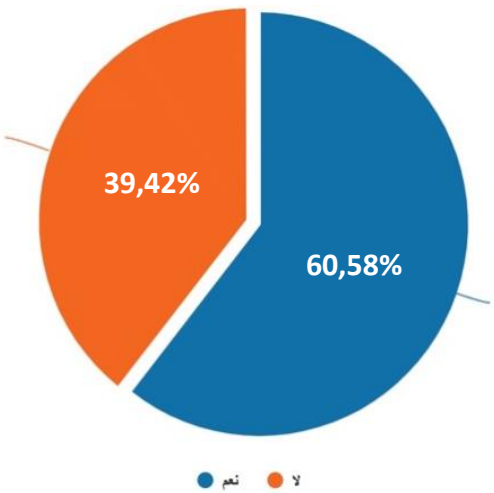

[25] On the Psychology of the Belief in a Just World: Exploring Experiential and Rationalistic Paths to Victim Blaming, Kees van den Bos, Utrecht University

[26] تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي، رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية

نسب التبليغ/طلب الدعم من جهات مختلفة

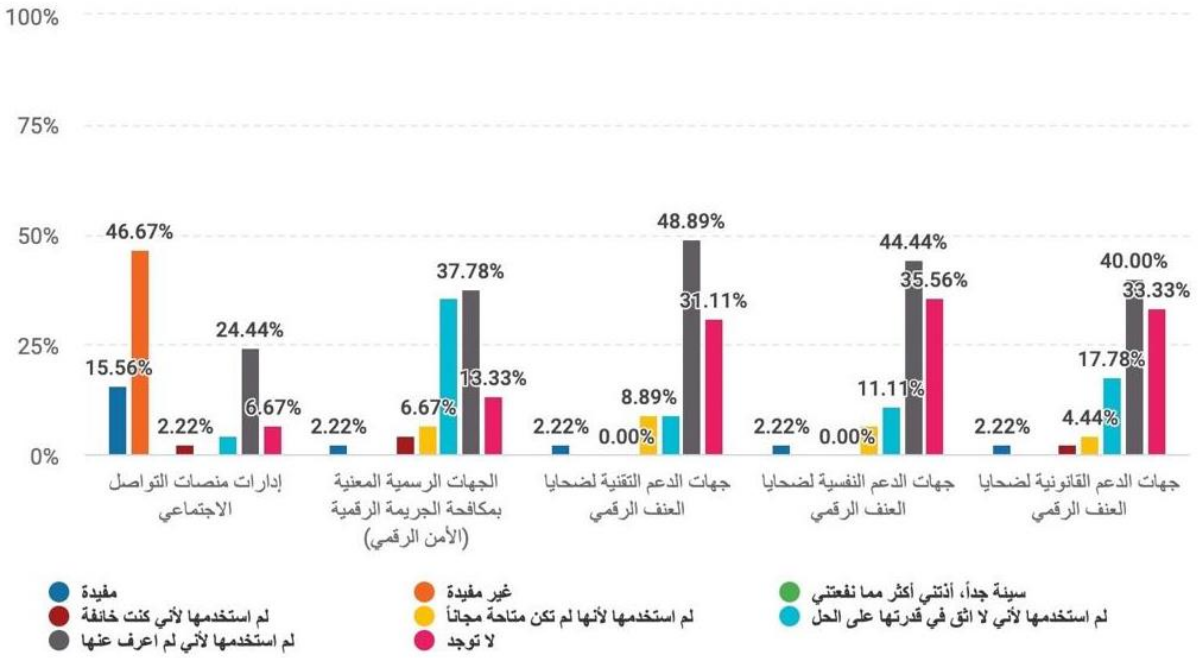

يستوقف القارئ في تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا، ما جاء على لسان الجُناة في جوابهم عن سؤال متعلق بالسبب من وراء ارتكابهم لجرائم العنف الرقمي ضد النساء. قال 26 في المائة منهم "انه حقهم" وأجاب 23 في المائة بأن الأمر كان "ممتعا".[27]

رغم فجاجة الردود فهي ليست بالمفاجئة، بل تؤكد على ان العنف الرقمي امتداد لعنف متأصل داخل المجتمع. وقد فسر متخصصٌ في علم التاريخ الاجتماعي فضّل الإدلاء برأيه في سرية، أن العنف الرقمي هو جزءٌ بات بارزا من منظومة عنف عميقةِ الجذور داخل المجتمع الذي تتموضع فيه المرأة في أدنى السلم لأسباب مرتبطة بتقسيم الأدوار على امتداد التاريخ. ويرى المختص أن تراجع القيم والضوابط الأخلاقية إضافةً الى الازمات ذات البعد الاقتصادي، أدت إلى هزة في التوازن النفسي للأفراد الذين وجدوا ضالتهم في الفضاء الرقمي الذي منحهم غطاء بالمعنى الحرفي للكلمة للتنفيس عن أي شيء وكل شيء. هذا الفضاء يعتقد الكثيرون أن لا رقيب فيه ولا حسيب. ومن أمِن العقوبة أساء الأدب.

هذا الرأي يتقاسمه أغلب المساهمين والمساهمات بوجهات نظرهن/هم في هذه الدراسة. فتقول الأستاذة خدوج السلاسي وهي سياسية ومُشرعة مغربية أن العنف الرقمي سريع الانتشار، ومنفلت من اليات المراقبة وغير ضابط للمعلومة ويحمل نية متخفية هي نية المساس بالآخر، خصوصا حين يكون هذا الاخر هو امرأة، وامرأة سياسية. وتضيف ان تفوق النساء في مجالات عدة يفتح المجال واسعا امام التنمر والمساس بحياتهن الخاصة. لذا فهي تعتبر الحياة الخاصة للسياسيات مصدر للهشاشة حيث يتم الحفر فيها بحثا عن نقاط الضعف لإخراجها من الخاص الى العام.

[27] UN Women annual report 2021

الأستاذة هدى زكري وهي الباحثة القانونية والمتخصصة في الدراسات الجندرية تقول إن أسوء ما في ظاهرة العنف الرقمي هو الاستهانة بهذا اللون من العنف المسلط على النساء.[28] وانه لابد من محاربة هذا التهوين، مستشهدة بالنموذج الاسباني الذي يرفع شعار التسامح صفر (0 tolerence) مع كل اشكال العنف والتمييز الممكن او المحتمل ضد النساء.[29] وأضافت الأستاذة هدى أنه الى جانب التطبيع مع العنف الرقمي، هناك كذلك إدانة ممنهجة للنساء حين يتعلق الامر بالجرائم او الاعتداءات ذات الطابع الجنسي. هذا الإشعار بالذنب متغلغل الى درجة أن الضحايا أنفسهن يُأمن به. [30]

وترى الصحفية والناشطة الحقوقية الأستاذة اسية العمراني بان العنف الرقمي لا يختلف أبدا عن العنف في شكله التقليدي لأنه "حين ستتاح للشخص الذي يتحرش بالنساء في الشارع فرصة التحرش بنساء أخريات في الفضاء الرقمي، فإنه لن يتردد في ذلك. والأسوء أن العنف الرقمي يتيح إمكانيات لممارسة العنف بشكل خطير لاسيما من خلال إخفاء هوية المتحرش والشخص المُعنِّف".

هو إذا عُنف مُقنع وجبان كما جاء على لسان احدى الناجيات من العنف الرقمي والتي وافقت على مشاركتنا تجربتها شريطة السرية. تقول هذه السيدة التي هي في عقدها الخامس والتي ليست ابدا من الناشطات على الانترنيت وتكتفي بتواجد بصفحة على الفيسبوك نادرا ما تنشر عليها أي شيء، الى جانب الواتساب الذي تستخدمه للتواصل، تقول انها كانت ضحية لانتحال الشخصية ولابتزاز نَغّصَ عليها حياتها، لا لذنبٍ ارتكبته ولا لأنها كانت في المكان الخطأ أو في التوقيت الخطأ مثلما يحدث للنساء ضحايا حوادث العنف في الشارع العام وفي الفضاء الأسري، حسب قولها، بل تعرضت لما تعرضت له لأن مرتكب العنف او مرتكبي العنف شاءوا ذلك واستطاعوا إليه سبيلا. أي انهم، الجُناة، رأوا في العنف، كما جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة حقا لهم ومصدرا للمتعة. هذا الوضع سببه حسب الأكاديمية والناشطة المدنية الأستاذة مريم ابليل أن "التواجد خلف الشاشة يرفع عن الجاني الحرج المجتمعي"، ينضاف الى ذلك الأثر القانوني الهزيل في ظل فاعلية محدودة لقوانين محاربة العنف الرقمي.

وبالنظر عن كثب الى المنصات التي تتعرض فيها النساء للعنف في المغرب، يتبين من الاستبيان انها تتمثل أساسا في فيسبوك بوتيرة خطر تتجاوز ال 55 في المائة، يليه الواتساب باحتمال 46 في المائة، فإنستغرام بنسبة 24 في المائة ثم الرسائل النصية ب 20 في المائة، بينما تواجه النساء خطر التعرض للعنف بنسب ضئيلة على المنصات الأخرى مثلما يظهر من المخطط البياني أدناه:

[28] « L'aspect le plus inquiétant de ce fléau est la banalisation des violences contre les femmes dans le monde numérique" Houda Zekri

[29] « La politique tolérance 0 comme on l'appelle en Espagne est vitale. Aucune agression contre les femmes fondée sur leur sexe ne peut être tolérée » Houda Zekri

[30] « A cela il faut ajouter la culpabilisation systémique des femmes quand il s'agit de crimes à connotation sexuelle. Cette culpabilisation est tellement ancrée que même les femmes victimes y croient » Houda Zekri

المنصات التي تتعرض فيها النساء للعنف الرقمي في المغرب

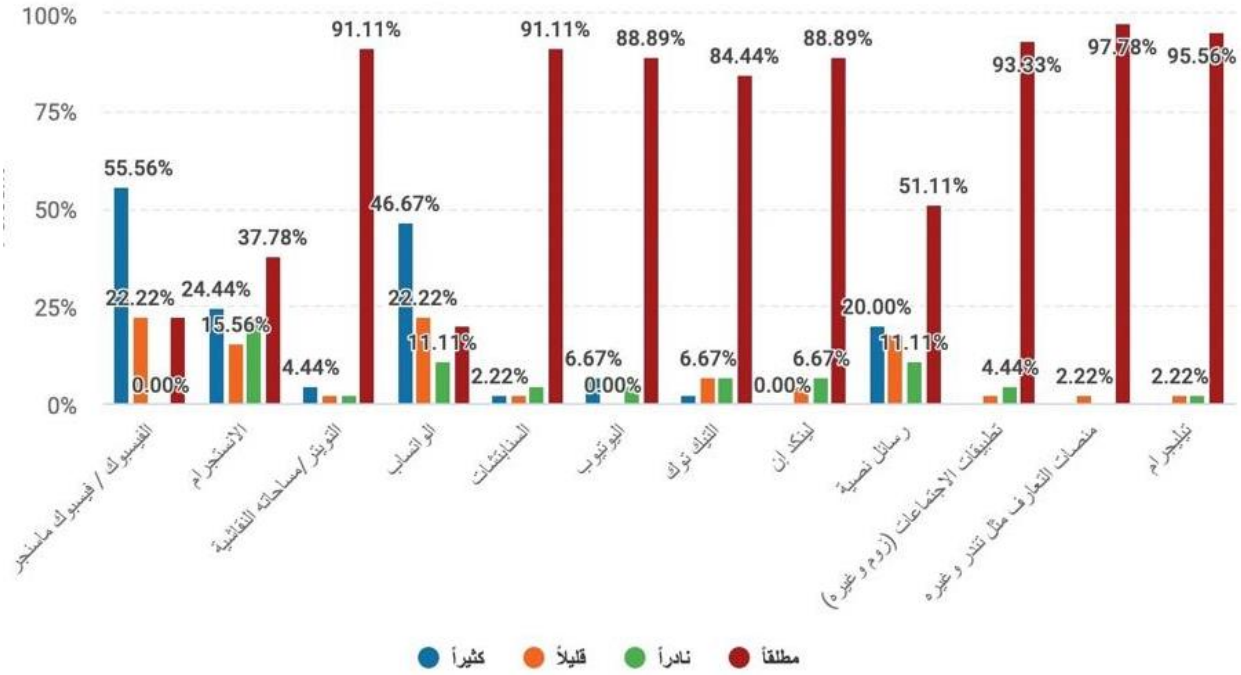

ولا بد من الإشارة هنا الى أن الأرقام التي تمنح فيسبوك والواتساب وإنستغرام صدارة المنصات الأكثر هشاشة والتي تتعرض فيها النساء للعنف الرقمي بنسبة أكبر في المغرب، لا تُبرأ ساحة غيرها من هذه التهمة، وإنما مَرَدُّها أن هاته الوسائط هي الأكثر شعبية وولوجية، حيث تبين من الاستبيان أن واتساب هو أكثر منصة تُستخدم بنسبة 21 في المائة تليها فيسبوك ب 17في المائة ثم انستغرام ب 14 في المائة والبريد الالكتروني ب 12 في المائة، بينما تتقاسم المنصات الاخرى الباقي بمعدلات هزيلة ومنها الوسائط ذات البعد المهني (لينكد ين او زووم) او تلك التي يستخدمها الأصغر سنا من الأطفال والمراهقين (من قبيل تيكتوك وسنابشات) وهي الفئة التي لم تشملها هذه الدراسة. لذا فلسنا نقول ان غير هذه المنصات (فيسبوك، واتساب وانستغرام) أأمن، ولكننا نُشير الى أن احتمالية التعرض للعنف فيها في المغرب أكبر.

سجل البحث كذلك أن 50 في المائة من المشاركات يعتقدن ان هنالك علاقة مباشرة بين العنف الذي تعرضن له وكونهن نساء.

المنصات الأكثر استخداما

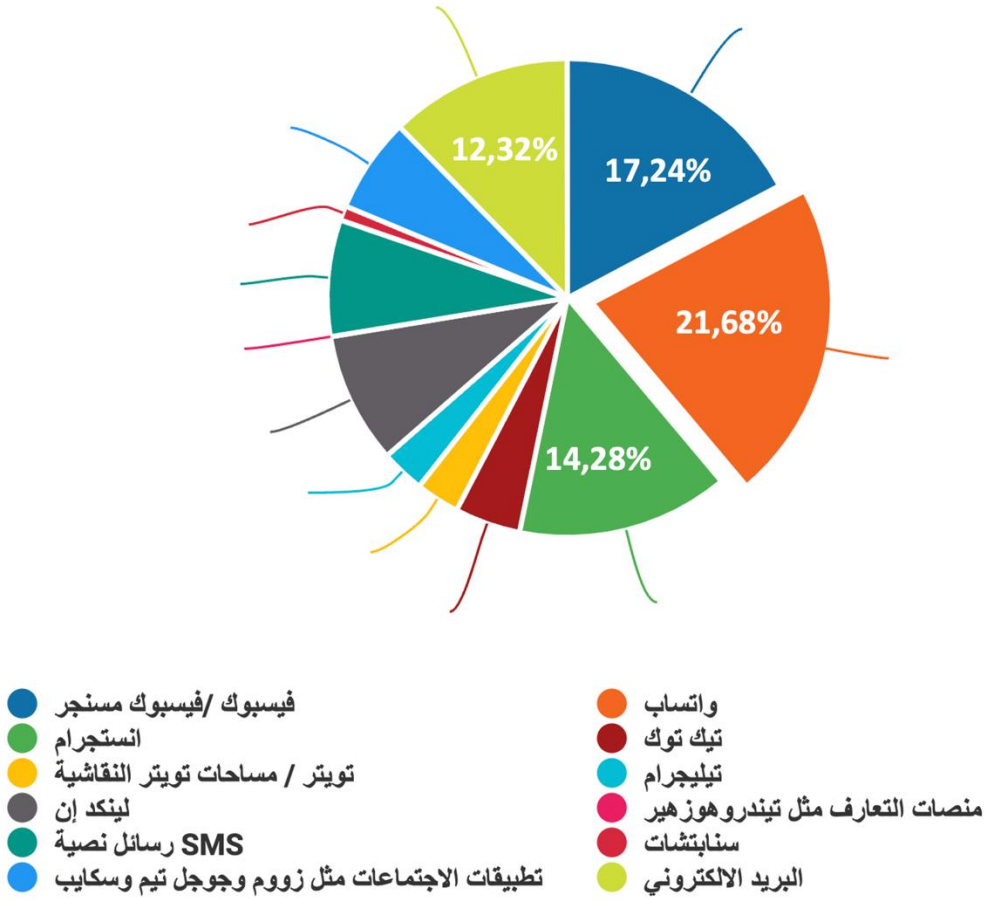

نسبة النساء اللواتي يرين علاقة مباشرة بين العنف الذي تعرضن له ونوعهن الاجتماعي

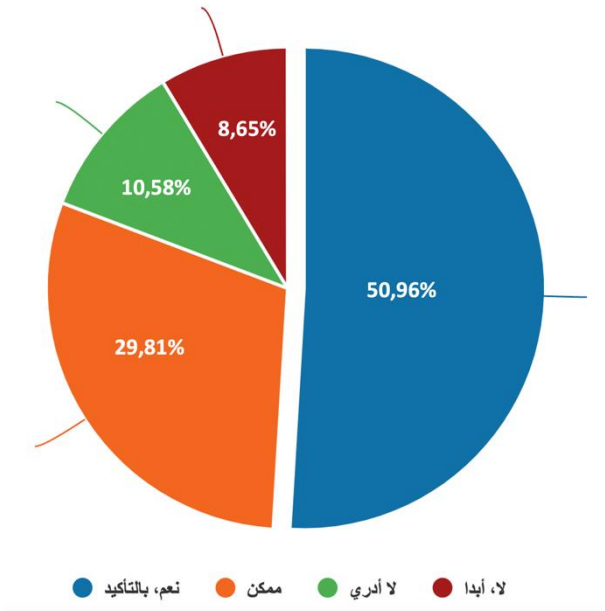

هذه العلاقة بين العنف الرقمي وجنس الضحية توافق عليه ناجيتُنا الخمسينية التي شكلت مواجهتها لهذا العنف الذي ينتمي حسب تعبيرها "لزمن جديد" صدمة لها على مستويات عدة. من جهة اعتقدت ان إيقاف تفعيل صفحتها وانسحابها من وسيلة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) يعني بالضرورة انها في مأمن من انتهاك مستمر او جديد. ولكنها تفاجأت بوجود صفحات باسمها على مواقع لم تَلِجها قط ولا كانت تعرفها. من جهة أخرى حاولت مواجهة المعتدين بتهديدهم باللجوء الى القانون إذا لم يكفوا عن استغلال صورها وفبركتها وابتزازها بها، فما زادهم تهديدها الاّ امعانا في الأذى وكأنها كانت جزءا من لعبة يرفّه بها هؤلاء عن أنفسهم ويتفننون في تنفيذها. هذا الوضع أصابها بقدر وافر من الغضب الذي سرعان ما تحول الى اكتئاب غدّاه لوم المحيط الذي كان لا ينفك يكرر: "اش بينك انت وبين الانترنيت؟" (ما شأنك انت بالإنترنيت؟). هذا المحيط اعترض على فكرة اللجوء الى السلطات المعنية لأن على الضحية اثبات العنف بضم الصور المفبركة الفاضحة الى الملف وتسليمها وهو الامر الذي استكبروه. مثل هذا الوضع أشارت اليه الأستاذة هدى زكري إذ ذكّرَت أن الضحايا غالبا ما يجب عليهن اثبات تعرضهن للعنف وهو ما يتطلب القدرة على مواجهة أذىً مضاعف (re-victimisation) حين التوجه للسلطات. وتقول: "نحن نعلم ان الضحية دائما ما يتم لومها وتحميلها المسؤولية فيما تعرضت له".[31]

ما كان من الناجية الاّ الرضوخ للأمر الواقع والتعاطي مع العنف على انه لم يحدث أساسا، عسى ان يمَلّ المجرمون فيتوقفوا او يلتهوا بضحية أخرى. كان التجاهل بالنسبة لها هو الحل.

ومن ألوان العنف الذي تتعرض له النساء على الإنترنيت في المغرب حسب نتائج الاستبيان يأتي في المقدمة التحرش والمطاردة عن طريق الاتصالات غير المرغوب فيها بوتيرة متقطعة تصل الى 49 في المائة، يليه الإيذاء اللفظي والاهانة المرتبطة بجنس المرأة بمعدل 42 في المائة، ثم التجسس على الانترنيت بنسبة 24 في المائة وارسال الصور المخلة بنسبة تبلغ 22 في المائة، ثم التشهير الذي يمس الشرف والسمعة بنسبة 17 في المائة .

[31] « ..il faut espérer que la victime ait assez de preuves contre le harceleur et surtout qu'elle ait le courage et la force de faire face à la re-victimisation par les autorités. Car nous le savons toutes et tous, la victime est souvent tenue pour responsable de ce qui lui arrive (surtout quand il s'agit de filles jeunes qui sont victimes de sexting, de outing, ou de slutshaming) » Houda Zekri

أشكال العنف الذي تتعرض له النساء على الانترنيت

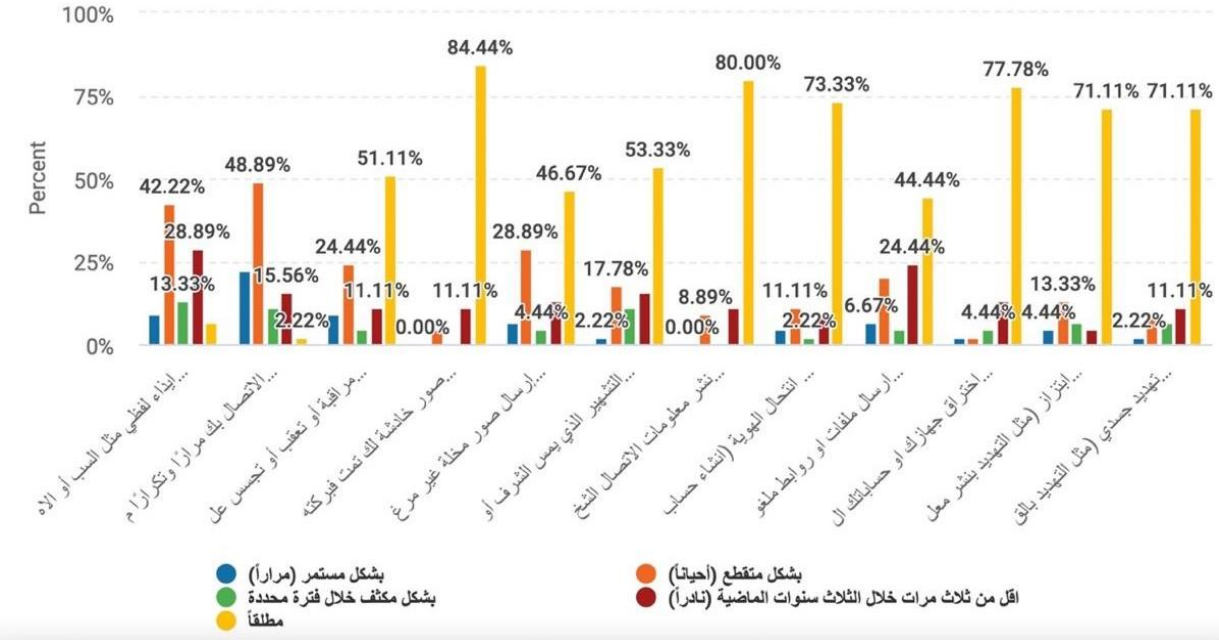

هذا العنف يُمَارس حسب البحث في 77 في المائة من الحالات من طرف اشخاص مجهولين عن الضحية وفي 75 في المائة من الحالات يتبين انهم ذكور. ويقع هذا العنف على النساء في الفضائيين الرقميين الخاص (الذي تطلع عليه المرأة المعنية فقط) والعام (في الصفحات وعلى مرأى من جميع المستخدمين) معا بمعدل 51 في المائة من الحالات. ويخرج في 33 في المائة من الحالات العنف من الفضاء الرقمي الى أرض الواقع، مثلما تؤكد ذلك شهادة احدى الناجيات والتي سنستعرض تجربتها لاحقا.

الجهات المتسببة في العنف الرقمي

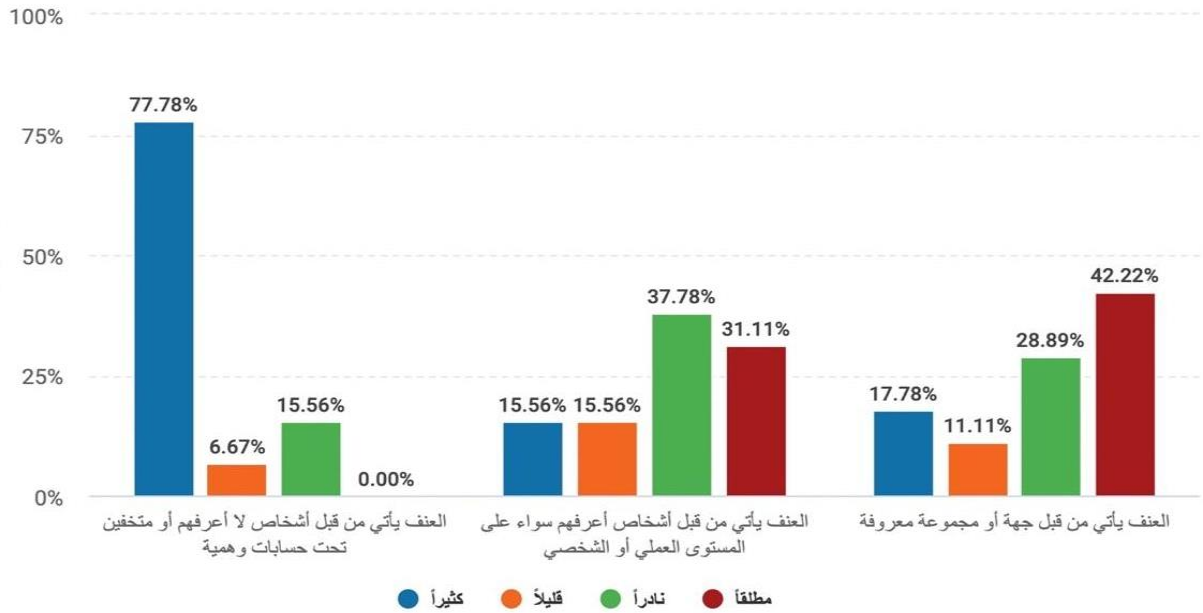

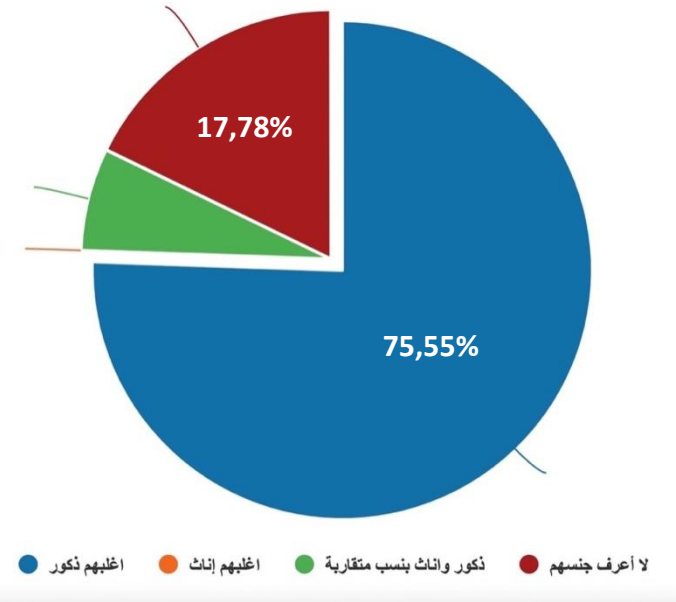

جنس المتسببين في العنف الرقمي\

نسبة تحول العنف الرقمي إلى عنف على ارض الواقع

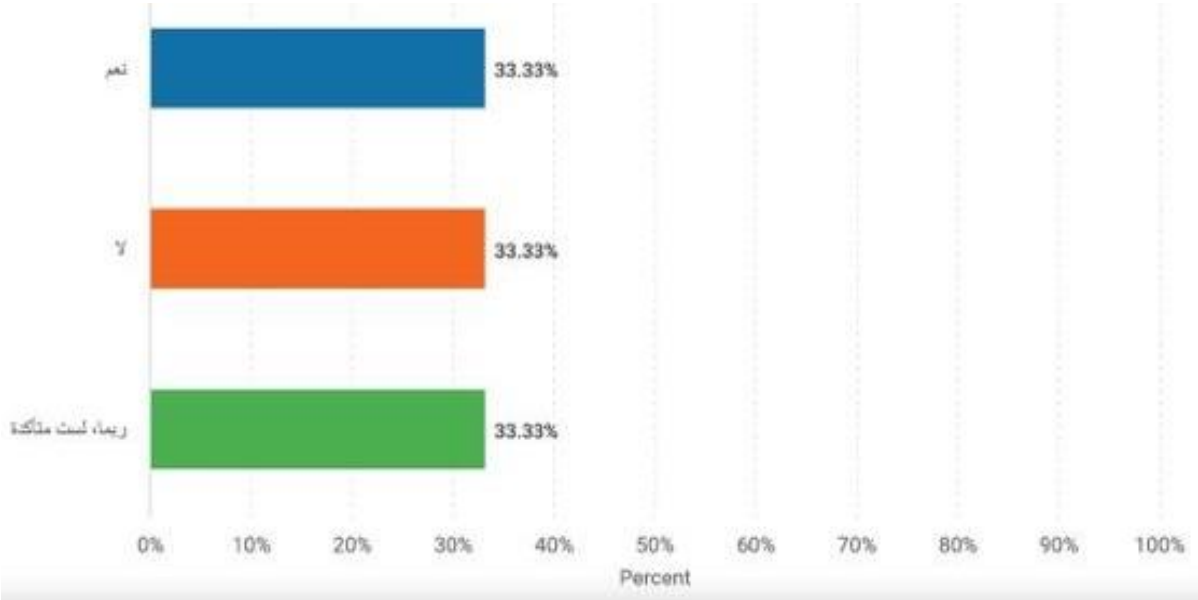

مكان وقوع العنف الرقمي

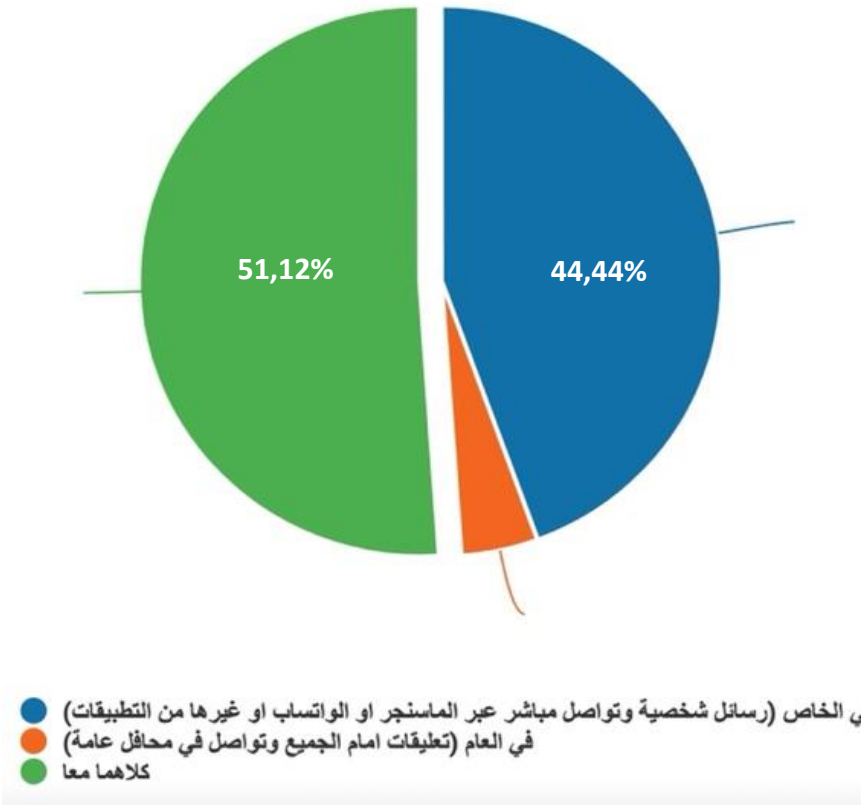

أثر العنف الرقمي على النساء في المغرب

كثيرات هن، حسب السياسية الأستاذة خدوج السلاسي، النساء اللواتي انسحبن من الحياة السياسية واغلقن صفحاتهن بسبب استهدافهن والمساس بأطفالهن وأسرهن، حيث لم يستطع بعضهن مواجهة الزخم العنيف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فاخترن التواري. العنف الرقمي بالنسبة للسيدة النائبة له أثر بليغ على طموحات النساء، وهو فعليا بمثابة وأد لقدراتهن، وإقبار لمهامهن، ومساسٌ عنيف بحرياتهن. وسجلت الأستاذة السلاسي ان بعض النساء السياسيات قد يبلغ بهن الحد الى الانتحار. لذا فهو خسارة تنموية، وخسارة اقتصادية، وخسارة سياسية، وقبل هذا وذاك خسارة حقوقية تترجم غياب التكافؤ والمساواة بين النساء والرجال.

هذا الرأي تحمله كذلك الأستاذة نادية بوزندوفة، النائبة البرلمانية التي تعتبر ان العنف الرقمي ظاهرة تتنامى بشكل متوحش، وتشكل تهديدا للتوازن النفسي للنساء المشتغلات في الحقل السياسي وهو تخويفٌ لهن وبالتأكيد ذو أثر على أداءهن، وقد يؤدي الى عزوف بعضهن على العمل العام وفي هذا تعارض مع نهج التمكين السياسي للمرأة. كما زادت ان المرأة السياسية تتعرض لصنوف العنف الرقمي الذي يبخسها حقها ويُتَفّه مجهوداتها ويحبط مساعيها للإصلاح ويثبط من عزيمتها. ولا تملك باعتبارها تشتغل في العمل العام امام كل هذه الحملات الممنهجة الاّ الصمت والتجاهل.

الصحفية الأستاذة خديجة بوفوس، المتخصصة في إشكاليات الامن الرقمي والاخبار الزائفة وخطاب الكراهية ترى ان هذا العنف حين تتعرض له الصحفيات يقف حائلا دون أداءهن لمهامهن وبالتالي يعزز فكرة "هشاشة المرأة"، ويُفاقم من الصور النمطية السلبية عن النساء، مما قد يعرقل تقلدهن لمناصب كبرى في مجال الصحافة والإعلام. وتضيف ان كثيرا من الصحفيات تتعرضن للعنف الرقمي من طرف المُشغّل، وفي حالات كثيرة يلزمن الصمت رغبة في الحفاظ على مناصبهن وسمعتهن التي قد تلحقها آثار وخيمة ان تم تداول أسمائهن في سياق يتعلق بالتحرش أو ماجاوره. فأي موضوع، تقول الأستاذة خديجة، يصبح حساسا ومن الطابوهات متى تعلق بالمرأة وسمعتها.

وفي سؤال عما إذا كان للمكان الذي تعيش فيه المرأة (بادية او مدينة) تأثير على درجة تعرضها للعنف وتعاطيها معه، أجابت 31 في المائة من النساء بانه احتمالٌ ممكن، بينما قطعت 25 في المائة منهن بأن للمكان أثر إضافي فاقم من تعرضهن للعنف وعدم قدرتهن على التعامل معه. في المقابل رأت 23 في المائة منهن ان طبيعة المكان لا علاقة لها بالعنف الرقمي ودليلهن على ذلك حسب ما جاء في بعض التعليقات ان "التحرشات تقع في الفضاء الرقمي الذي لا يعرف حدودا جغرافية". وجدير بالإشارة ان 20 في المائة لم يستطعن الحسم وأجبن بلا أدري.

علاقة المكان)بادية او مدينة (بالعنف الرقمي والقدرة على التعامل معه

في هذا الباب يرى الأستاذ سعيد زروال الذي اشتغل لعقود طويلة مع المجتمع المدني من خلال الوكالة الوطنية لمحاربة الامية والتي كان العنف الموجه ضد النساء خصوصا في الأقاليم والمناطق القروية هو الموضوع الحاضر الغائب، أن ما العنف الرقمي الاّ امتداد لعنف مُستقر ومستتب كان في صوره المتقدمة خلال سنوات التسعينيات يأخذ شكل المنع (من طرف الزوج او الاب او الابن او القبيلة) للنساء من الولوج الى برامج محو الأمية. وبالرغم من ان البرامج المعتمدة حينها لم تكن تُدرج العنف ضد النساء في أي من مناهجها، الا ان محو الامية وحده كان كفيلا بفتح الباب امام النقاش حول حقوق النساء ومكانتهن الممكنة داخل المجتمع المقبل على القرن الحادي والعشرين. فالتوعية لا يمكن ان تتحقق في البيئة الجاهلة.

هذه التصورات التي منعت منذ عقود النساء من ولوج برامج محو الامية هي التي لا تزال بعضها تحكم شرائح واسعة، فهي جزء من قيم التنشئة، أضف الى ذلك دور الاعلام الباهت الذي لا يزيد الصور النمطية الاّ تكريسا. لذا فإن الأرقام المتعلقة مثلا بعدد القضايا المتداولة في المحاكم لن تكون ابدا مؤشرا دالا على الفوارق ما بين المجالين الحضري والقروي في علاقتهما بالعنف عموما والعنف الرقمي على وجه الخصوص، من جهة، بسبب انتشار الامية التي لا تمنع النساء من استخدام المنصات الاجتماعية والهواتف الذكية خصوصا لتبادل الرسائل الصوتية او الصور، ولكنها، الامية، تقف حاجزا منيعا ضد معرفتهن بما لهن وما عليهن وبالقوانين والاليات الداعمة لهن حال وقوع الضرر. ثم ان التعثر في قبول دور اخر للمرأة خارج حدود بيتها، هو ما يشرح جزئيا عدم قدرة الكثيرين على استيعاب أن التجاوزات والمخالفات الرقمية ضد النساء على الفضاء الرقمي هي جرائم عنف، لأن المجتمع اعتاد التطبيع مع بعض العنف في صوره التي وصفها حسب الفهم التراثي بالحميدة او "الإيجابية"، وأيضا لأن المُعنّفين لم يعرفوا الاّ العنف في جانبه المادي الملموس، في حين ان العنف الرقمي يكاد يكون عند اغلبهم تصورا

مجردا، فالأشخاص على الشبكة العنكبوتية "محض صور". وبهذا يبدو ان التجاهل بالنسبة للنساء سواء كن في القرية او المدينة هو خيار أسلم خوفًا من نظرة المجتمع وادانته، او من انتقام مُرتكب العنف وتعرضه لأفراد اسرة المرأة الضحية. وهذا فعلا ما حدث لإحدى الناجيات التي تقول انها تجرأت على التبليغ رغم معارضة محيطها وتحملت مشقة توثيق ما تعرضت له من تهديد يستهدفها وسجلت تعامل السلطات الجدي مع بلاغها وإن لم يخلو الامر من تلميحات بكون جزء من المسؤولية يقع على عاتقها لنشرها صورا خاصة عبر منصة الانستغرام. تسببت هذه "الجرأة" في استعار الاستهداف بالتنمر والهجو والتهديد عبر المنصة ومن جهات متنوعة غير تلك الأولى، مما اضطرها الى التراجع والتلكؤ في متابعة المسطرة مخافة ان يتفاقم الوضع. وقد باتت الان، بعد توقف اضطراري دام لأشهر اوقفت خلالها كليا نشاطها عبر شبكات التواصل الاجتماعية، تعتمد منهج حظر المسيء والتجاهل التام، فهي حسب قولها لا تستطيع ان تتحكم فيما يقوله الناس، ولكن تملك ان تصم اذانها وتتجاهل.

وإذا كان معنفو هذه الناجية، التي هي مؤثرة لها متابعون رقميون من حول العالم، قد أَقْلَمَتْ النفس وعودتها على تحمل العنف اللفظي والاهانات التي، حسب قولها، لا تتجاوز حدود الشاشة، فان غيرها عانى من تسلل هذا العنف الجبان وخروجه من مخبأه الى العلن. فقد كابدت احدى الناجيات اللواتي تحدثن الينا، وهي من منطقة صغيرة أقرب الى القرية منها الى المدينة، اذ لا يتعدى عدد سكانها بضعة الاف، قُلت كابدت هذه السيدة الشابة استهداف محل سكنها، والتشهير بها عن طريق كتابات على الجدران في نفس الشارع الذي تقطنه، والذي وُضِع عليه رقم هاتفها مع عبارات مخلة. هذه الحادثة تسببت في صدع كبير داخل الأسرة التقليدية لهذه الضحية التي اتهمتها بانها على علاقة بالمتسبب او المتسببين في "الفضيحة" والاّ فكيف تَحَصّل او تحَصّلوا على رقم هاتفها؟ ورغم محاولاتها الحثيثة لم تستطع اقناع أهلها بانها ضحية مُترصد رقمي، اخترق جهازها وحاول ابتزازها لتسايره، وحين رفضت، كال لها التهديدات. الاّ أنها لم تتصور ابدا ان يقوم المجرم بالمجيء الى عقر دارها.

> انا محظوظة لأن اسرتي على قدر من الوعي. لكن غيري تسبب لها العنف الرقمي في عنف اضافي. هناك من تعرضت للضرب لانها تتلقى مكالمات (عبر واتساب) غير مرغوب فيها ومن شخص مجهول.

احدى ضحايا العنف الرقمي تتحدث عن وضعية الضحايا داخل محيطهن

لم تُقنع هذه الرواية أحدا من محيطها ولا حظيت السيدة بأي دعم يذكر. بالعكس، ضُيّق عليها ومُنعت من الخروج لأسابيع تحت ذريعة الحاجة للحماية، ولم يُسمح لها بالتبليغ رغم انها كانت تود ذلك لإبراء ساحتها أمام الاهل. واكتفى والدها وأَخَوَاها بمراقبة الانحاء خصوصا خلال الليل للقبض على المعتدي، وهو مالم يتم أبدا.

هذه التجربة يرى المتخصص في التاريخ الاجتماعي أنها كاشفة لطبقة أخرى من طبقات التمييز ضد النساء داخل المجتمع والتي ترزح تحتها المرأة القروية التي تعاني كجماعتها عزلةً جغرافية، ثم داخل جماعتها عزلة اجتماعية وعلى الفضاء الرقمي عزلة نفسية. فالهاتف الذكي او الحاسوب ان وجد، هما نافذتها على عالم بعيد المنال لاسيما مع بروز منصات تبادل الصور التي يملأها محتوى من يطلقون على أنفسهم/هن المؤثرين/ات. هؤلاء يصنعون عالما مثاليا لا وجود له الاّ داخل كادر الصورة، ولكنه كفيل بأن ينغص حياة من يرى فيه واقعا موازيا وفاكهة محرمة. وقد ينتهي الحال ببعض الفتيات الى الاكتئاب، وبأخريات الى المغامرة ومحاولة التقليد الذي غالبا ما يستجلب عليهن غضب بيئتهن المحافظة. تلك النساء المنتميات الى الفضاء المتسم بدرجة من درجات البداوة لا تملكن دائما قراراتهن. وقد تختار السيدة او الفتاة التبليغ، كما جاء على لسان الناجية أعلاه، ولكن القيمين على اسرتها والذين غالبا ما يكونون من الذكور، قد يمنعونها حفاظا على "شرف" الأسرة وماء وجهها وعملا بالحكمة الشائعة "إذا ابتليتم فاستتروا". ويمكننا القول ان ضحايا العنف الرقمي من النساء قاطنات القرى هن ربما أكثر عرضة لتحول العنف الرقمي الى اذى على ارض الواقع، إمّا من طرف المترصد او المعنف نفسه الذي يستطيع ان يحدد مكان الضحية بسهولة أكبر نظر لصغر الرقعة الجغرافية، او من قبل افراد العائلة الذين قد يرون أن تأديبها مطلوب عقابا على تساهلها في حماية نفسها على الانترنيت.

وقد جاءت اجابات النساء على السؤال المتعلق بكيفية ردهن على العنف الرقمي الموجه عليهن، مُرَجِّحَةً لكفة التجاهل بنسبة تصل الى 41 في المائة فيما يخص الاتصالات غير المرغوب فيها، وبنسبة 26 في المائة من الحالات المتعلقة بالعنف اللفظي والاهانة الموجهة على أساس النوع، وبمعدل 26 في المائة فيما يرتبط بإرسال الصور المخلة، ثم في تجاهلهن للتجسس على الانترنيت بنسبة 24 في المائة من الحالات. ولقد جاءت تعليلات المشاركات حول سبب تفضيلهن التجاهل على غيره من المسالك، مُعبرةً بشكل كبير، اذ علّقت إحداهن بالقول ان التجاهل كان "اتقاء لشر" أكبر وحتى "لا تستفز أحدا" فتزيد الطين بلة. وقالت أخرى انها تفضل التجاهل لأنها لا تعرف "مَنْ خلف الشاشة" وأن الرّد او المجابهة "قد تشجع على مزيد من الضرر".

ومن التعليقات ذات الدلالة ما جاء في جواب احداهن بما معناه أن التجاهل بالنسبة لها كان الحل الأوحد، فقد حاولت التبليغ ولكنها ووجهت بما يُوحي بإدانتها أخلاقيا أو كما عبرت بالعامية المغربية: "ما عندهاش علاش تحشم" (لا تستحي).

ردة فعل الضحايا تجاه كل شكل من اشكال العنف الرقمي

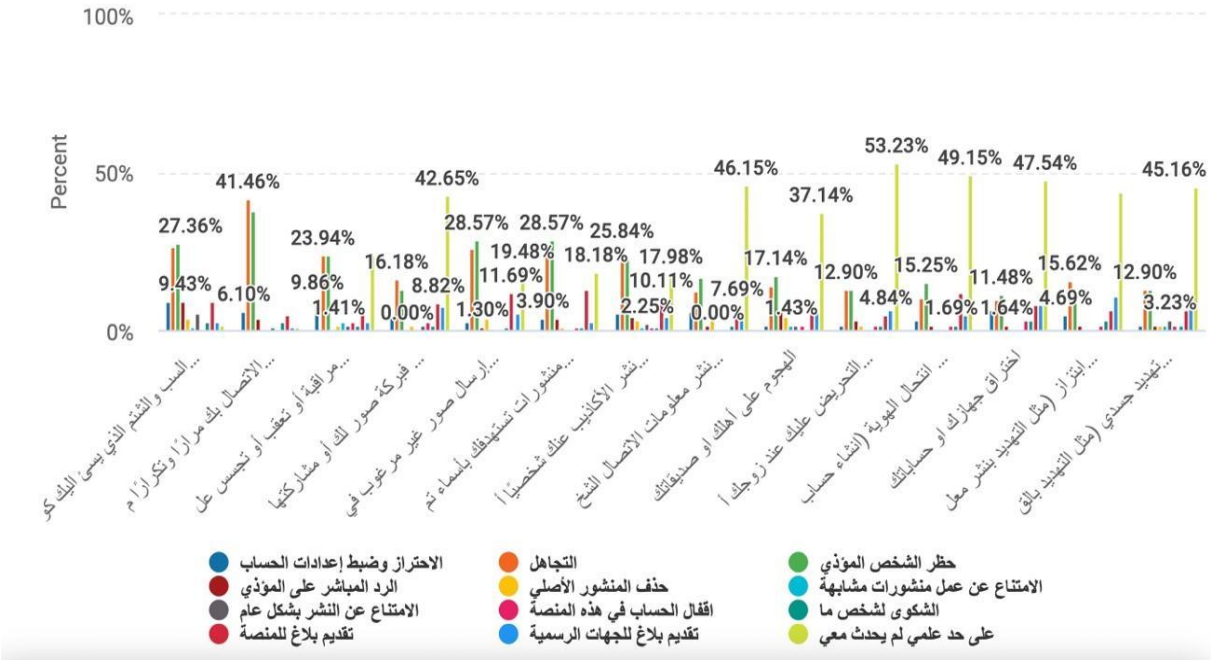

إن هذه النزعة لتجاهل العنف الرقمي من طرف الضحايا والذي عبرت عنه بشكل كبير نتائج الاستبيان ورسخت حقيقة وجوده شهادات جل المشاركين والمشاركات في الشق الكيفي من الدراسة، وأغلب الناجيات اللواتي شاركن معنا قصصهن سواء اللواتي وافقن على نشرها أومن فضلن مشاركتها للاستضاءة، قلت هذه النزعة شبهتها احدى الناجيات بمن يحني جبهته ويطأطأ الرأس امام العاصفة الى ان تمر "في سلام". هذا التوجه يفسره المتخصص في التاريخ الاجتماعي بكون علاقة المرأة بالفضاء العام (والفضاء الرقمي فضاء عام) ماتزال ملتبسة في سياق مجتمعي، رغم مظاهر حداثته، هو بعدُ محافظ وتقليدي بشكل بنيوي. أي ان خروج المرأة للفضاء العام ما زال يزعج، فالتمثلات الجَمْعِيَة المرتبطة بها والتي تجد التأصيل والمبرر لها في الثقافة والمعتقدات، حاضرة بشكل غامر وعند الأجيال الأصغر سنا كذلك. هذا التفسير قد يبدو للوهلة الأولى من المفارقات، فحركة الزمن امامية إلاّ ان حركة المجتمعات ليست بالضرورة كذلك، فبعض المفاهيم الثابتة عند الجماعة لا تتغير لأنها "حقائق" حصرية ومطلقة، ومن جملتها ان المرأة لها وظيفة طبيعية وأن مكانها البيت اتقاء للأذى الذي قد تتعرض له او تتسبب فيه، وأنها شاءت ام كرهت ليست ندا للرجل، والشاهد على ذلك اختلافاتهما الفيزيولوجيا. وبما انها، حسب الفهم الدارج، أضعف بحكم الطبيعة والدين والمجتمع، فهي أدنى مرتبة. هذا الاعتقاد يقوض أي مساعٍ لمناهضة العنف بشكل جذري. هذا ما يفسر إذا توانى النساء عن التبليغ واختيار التجاهل لأن طريقَ "الإنصاف" يمر عبر تعريض أنفسهن لأحكام الجماعة الجاهزة والتي تحملهن ضمنيا، وان لم تجهر بها، مسؤولية تعرضهن للعنف ابتداء من محيطهن المباشر وأسرهن، وصولا الى الدوائر الرسمية.

الأستاذ يوسف ايت الطالب رئيس المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار والذي يشتغل منذ خمسة عشر عاما على إشكاليات العنف الرقمي والجريمة الالكترونية، يرى أن الأرقام لوحدها غير معبرة إذا لم يتم ربطها بسياق المجتمع والموروث الثقافي الذي يبقى عائقا أمام الإبلاغ عن حالات ضحايا

العنف الرقمي أو التحرش الإلكتروني خاصة الجنسي منه على اعتبار أن المسألة مازالت تشكل طابوها. ولا أدل على ذلك من رغبة غالبية الضحايا في حذف المحتوى العنيف الذي استهدفهن على شبكات التواصل الاجتماعي وكذلك الرغبة في إخفاء هوياتهن وعدم متابعة الفاعل.

الاّ انه، أي التجاهل، ليس ابدا بالحل، على العكس تماما. يقول المتخصص في التاريخ الاجتماعي.

> المشكلة ان التعرض للعنف الرقمي يصبح دليلا على ادانة الضحية ومشاركتها. أهلي عندما رأوا الصور المفبركة رغم يقينهم انها كذلك، كانت نظراتهم تقول "انت جلبت هذا على نفسك" . لم اقم بالتبليغ رفقا بهم وبنفسي وخوفا من "فضيحة" لاناقة لي فيها ولاجمل.
>
> **احدى ضحايا العنف الرقمي في شرحها لأسباب عدم تبليغها عن العنف الذي تعرضت له**

فتجاهل النساء العنف الواقع عليهن بدعوى السلامة هو نوع من الوهم المتنكر في زي الحكمة. وهو مسبب لأذى عميق على مستويين اثنين. اولهما نفسي خاص بالمرأة الضحية، اذ لن تستطيع، ولو اعتقدت ذلك، تجاوز ما تعرضت له دون "الاقتصاص" من الجاني. ومن شأن احساس الغبن او الظلم الواقع عليها ان يتحول الى عائق حقيقي يُقيد تعاملها مع الاخرين، وقد تأخذهم بجريرة المُعنف. ثم هنالك اذى أكبر متمثل في مساهمتها بصمتها عن فضح العنف الواقع عليها، في استشراءه واستتبابه واتساع دائرة ضحاياه. والقانون هو وسيلة المواطن الوحيدة لردع المعتدي وحماية الفرد والجماعة. فمالم تقم النساء بالتبليغ، لن يستطيع المجتمع تصحيح مساره. هذا المسار هو عابر للأجيال، لذا فترى الأستاذة هدى زكري ان عدو محاربة العنف ضد النساء الرئيسي هو فقدان الذاكرة الجيلية (amnésie des générations) أي ان حقوق النساء هي عبارة عن تراكمات لاستحقاقات سبقت، وأنها عكس ما قد يعتقد البعض ليست تحصيلا حاصلا بل معركة مستمرة.[32] وبهذا المعنى فمن مسؤولية النساء الدّود عما تحقق الى الان بالتعبير والرفض والتبليغ حين وقوع الضرر، لا الصمت عن الحق، وإن في ذلك مشقة. الاّ ان هذا الموقف الذي يُحمّل النساء مسؤولية التبليغ واثبات العنف دون ضمان حمايتهن وتأطيرهن قانونيا ونفسيا يدخل كما ترى احدى الناجيات في باب لوم الضحية كذلك. فهي ان تجاهلت ولم تبلغ مُلامة من المجتمع ومتهمة بالجبن، وان هي فعلت عرضت نفسها لما لاتحمد عقباه دون دعم او سند من أحد ولا تلومن حينها الاّ نفسها.

وينعكس هذا التشتت الذي تعاني منه الضحايا بارزا في أجوبة المشاركات على سؤال تأثير العنف الرقمي عليهن. حيث ساهم هذا العنف في دخول الضحايا في حالة من الاكتئاب بنسبة 40 في المائة، وفي حالة من العزلة بنسبة 46 في المائة، الى جانب فقدان الثقة بالنفس وبالآخرين بنسبة تصل إلى 40 في المائة ايضا.

[32] « Si chaque génération oublie le combat mené par la génération précédente, elle recommence tout de zéro et perd des avancées précieuses. Les jeunes d'aujourd'hui pensent que le droit de vote ou l'égalité devant la loi sont des acquis inamovibles or l'histoire nous a prouvé à maintes reprises qu'en ce qui concerne les droits des femmes, rien n'est acquis à 100%. C'est un combat perpétuel » Houda Zekri

وجاء في النتائج كذلك ارتفاع ضغط الأسرة ولومها بنسبة 33 في المائة وقيام الضحايا بلوم أنفسهن بنسبة 35 في المائة، إضافة الى جُنوحِهن الى تغيير طريقة تعبيرهن على وسائل التواصل بنسبة 37 في المائة.

كما أصبحت الضحايا حسب الاستبيان أكثر حذرا على منصات التواصل الاجتماعية بنسبة تصل الى 82 في المائة.

تأثير العنف الرقمي على الضحايا

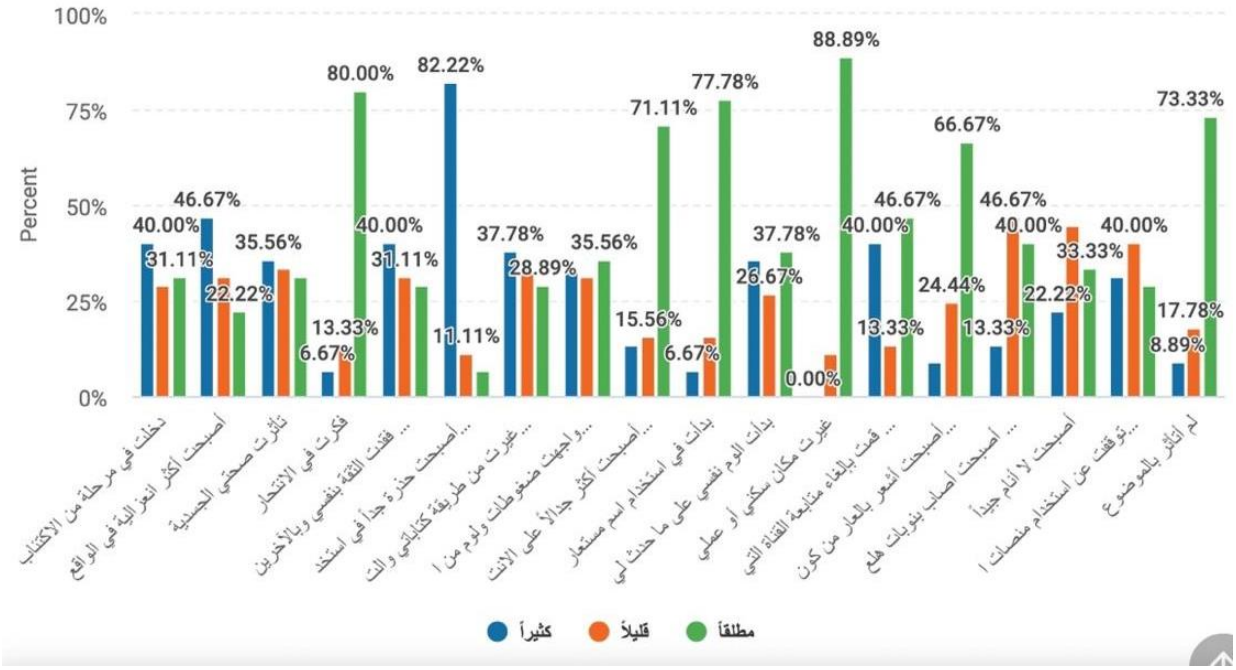

وتقول الأستاذة النائبة خدوج السلاسي بأن القانون 103.13 هو خطوة عملاقة في مجال التشريع في المغرب لأنه أول قانون يرصد مختلف ألوان العنف، ويتحدث عن مقتضياته الزجرية. ولكنه، تقول الأستاذة، شمل النساء وتحدث عن الاسرة والأطفال، بينما هنالك في رأيها حاجة الى قانون خاص وحصري يضم كل اشكال العنف الموجه على أساس النوع وخصوصا الرقمي منه. فهي ترى ان القانون الحالي لم يتعرض لمختلف الضمانات المتاحة للنساء سواء تلك المتعلقة بالوقاية والحماية او الخاصة بإيواء الضحايا.

الاستاذ ايت الطالب يرى أيضا ان المغرب يتوفر على ترسانة قانونية متقدمة في مجال الجرائم الإلكترونية عموما ومحاربة العنف ضد النساء خاصة التحرش الإلكتروني الجنسي، الذي تطرق إليه المشرع المغربي لأول مرة، وخصص له موادا للتعريف وللعقوبات الزجرية من خلال القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. الاّ أن المسألة في اعتقاد الأستاذ ايت الطالب لا تتعلق بسن القوانين، فالقانون الجنائي مُلمٌ عموما بمختلف أوجه العنف الرقمي، والقضاة لهم من السلطة التقديرية ما يكفي للتعامل مع مختلف الوضعيات والأوجه المستحدثة. ولكن الإشكالية بالنسبة اليه تتعلق بالتطبيق وبالمساطر المتبعة التي لا تفرق عموما ما بين العنف الكلاسيكي والعنف الرقمي الذي يتطلب السرعة في التدخل والخبرة التقنية الملائمة والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

وفي معرض الحديث عن القوانين، قالت الأستاذة خديجة بوفوس أنه فيما يتعلق بالشق الصحفي، فهناك قانون الصحافة والنشر، إلى جانب القانون الجنائي الذي يشمل الجميع. لكنها سطرت أن الإشكال يكمن في كون قانون الصحافة والنشر لا يتضمن عقوبات سالبة للحرية، على عكس القانون الجنائي. لتتسائل، أي واحد منهما أنسب لمثل هذه المواقف؟ وهل العقوبات الغير سالبة للحرية تشفي الغليل؟ ثم أردفت أن المدد الزمنية الطويلة التي تتطلبها الإجراءات إضافة إلى تعقيد المساطر وعدم وضوحها هي كلها عوامل تحول دون نجاح هذه القوانين في تقويض الظاهرة. الأستاذة مريم ابليل ترى كذلك ان هذه التشريعات رغم اعتبارها متقدمة، الاّ أن عدد كبيرا من الباحثين والمراقبين يعتبرون أن منظومة الإثبات بها ضعف، وان هنالك تأخر في تفاعل السلطة مع الشكايات. وترى الاستاذة نادية بوزندوفة انه رغم القوانين الحالية فإن مواجهة العنف الرقمي الذي لا ضابط له ولا رابط، يبقى بالدرجة الأولى متعلقا بتقوية المناعة النفسية للنساء حتى تستعطن مواجهة هذا المد الذي ان استمر على ما هو عليه، من شأنه التسبب في انتكاسة لمشاركة النساء في الحياة السياسية.

وإذا كان الدكتور ايت الطالب والنائبتين خدوج السلاسي ونادية بوزندوفة والصحفية خديجة بوفوس والأكاديمية مريم ابليل وبقية المشاركين/ المشاركات المتخصصين هم/هن على دراية بالترسانة القانونية المتعلقة بمحاربة العنف الرقمي بحكم عملهم/هن، وباعتبار هذا من صلب اهتماماتهم/هن، فإن من النتائج البارزة في هذا البحث، تسجيل جهل عدد كبير من النساء بالقوانين والتشريعات التي تحقق لهن نوعا من الحماية ضد هذا العنف الجديد، فإن 64 في المائة من النساء سجلن عدم معرفتهن بحقوقهن كضحايا للعنف الرقمي و62 في المائة منهن قلن انهن لا يعرفن من هي الجهات المختصة والمعنية بالتبليغ عن حالات العنف الرقمي.

أضف الى ذلك أن الأغلبية لا علم لها بوجود جهات دعم نفسي وقانوني وتقني بنِسب تتراوح ما بين 73 إلى 86 في المائة. ولقد جاء في النتائج أيضا أن 20 في المائة فقط من النساء يعرفن عن اليات التبليغ على المنصات ويستخدمنها.

> لو كنت متأكدة ان التبليغ سيأتي بالفائدة لبلغت. ولكنني اعلم يقينا ان الامر لن يكون كذلك. ليس المهم معرفة القانون وتفاصيله فأنا لست محامية، الأهم ثقتي كمواطنة في أنه سيطبق وانه سينصفني انا الضحية ويحميني من استهداف او انتقام. من يضمن لي ذلك؟

احدى ضحايا العنف الرقمي في تعليقها على علاقة عدم التبليغ بمعرفتها بالقوانين

مدى دراية النساء بحقوقهن كضحايا للعنف الرقمي وباليات التبليغ والحماية والدعم

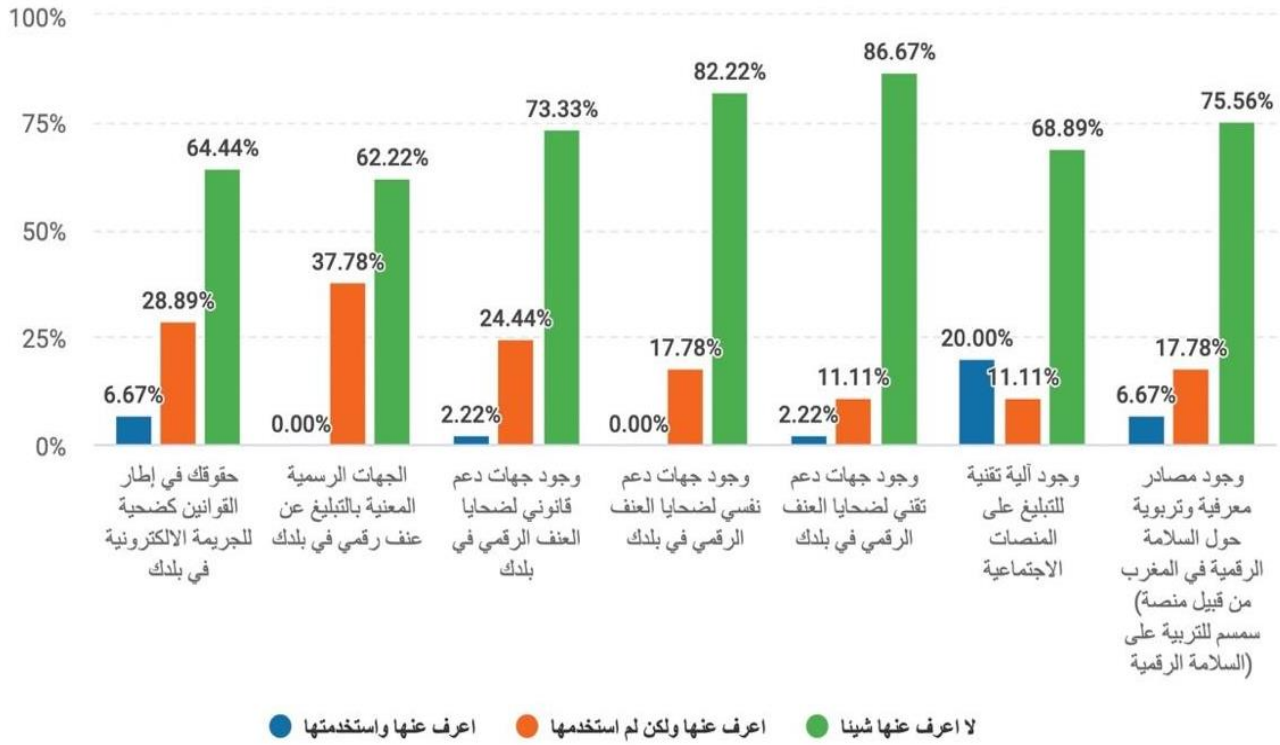

إن هذا الجهل الحاد من طرف النساء بحقوقهن وبالجهات التي من شأنها ان تمنحهن الدعم على أصعدة مختلفة في مواجهة تهديدات العنف الرقمي، أكدته نتائج السؤال المتعلق بمدى اطلاع المشتركات ومعرفتهن ببعض التشريعات المرتبطة بالعنف الرقمي بما في ذلك تلك المنبثقة عن القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والقانون 09.08 المتعلق بحماية الاشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات. فجاءت النتائج سلبية تتراوح ما بين 68 إلى77 في المائة من النساء اللواتي أعلنّ عدم معرفتهن أي شيء عن هذه القوانين .

وجاء في تعليقات بعضهن الإشارة الى أن المهم هو التنزيل لتتساءل احدى المشاركات: "أين التطبيق؟".

هذا الجهل قد يكون حسب الأستاذ سعيد زروال خللا في التواصل وتقصيرا من الفاعلين السياسيين وعلى رأسهم الأحزاب، وكذلك وسائل الاعلام والمجتمع المدني وغيرهم من المتدخلين الذين يقع على عاتقهم جزء من التأطير المجتمعي. بينما يقرأ المتخصص في التاريخ الاجتماعي هذا العزوف او اللاّمبالاة عن معرفة القوانين والذي لا يخص العنف الرقمي وحده ولكنه ظاهرة عامة، باعتباره دالاّ على انخفاض منسوب الثقة في نجاعة القوانين أو جدواها. وهذا الامر غالبا ما ينتج عن تجارب شخصية مع المنظومة القانونية او السلطة عموما، وقد يكون انطباعا موروثا عن فترات سابقة دأبت الجماعة على ترويجه حتى أصبح اعتقادا سائدا. وقد يكون أيضا دليلا إضافيا ان النساء تفضلن التجاهل وعدم التبليغ لذا لسن على اطلاع بما اتصل بعكس ذلك. أي ان التجاهل سبب من أسباب الجهل بالقانون وليس العكس. وفي جميع الأحوال يجب ان يُتَرجم هذا الجهل بالقوانين لاَ على انه تقصير من النساء في معرفة حقوقهن، ولكن باعتباره مؤشرا على خلل ما وجبت مواجهته.

وقد سألنا الناجيات اللواتي قبلن المشاركة في هذا البحث عن القوانين السالفة الذكر، فكان الرد متسقا مع نتائج الاستبيان أي بالنفي. وعللت بعضهن ذلك بأن عدم معرفتهن وغيرهن من المعنيات به، دليل على عدم انتشاره وبالتالي محدودية استخدامه من طرف الضحايا، وهذا طبعا رأي شخصي لهن وانطباعي بالدرجة الأولى ولكن قد يرى فيه البعض نوعا من الوجاهة.

مدى دراية النساء ببعض القوانين والتشريعات التي يمكن ان تستخدم لحمايتهن على الانترنيت

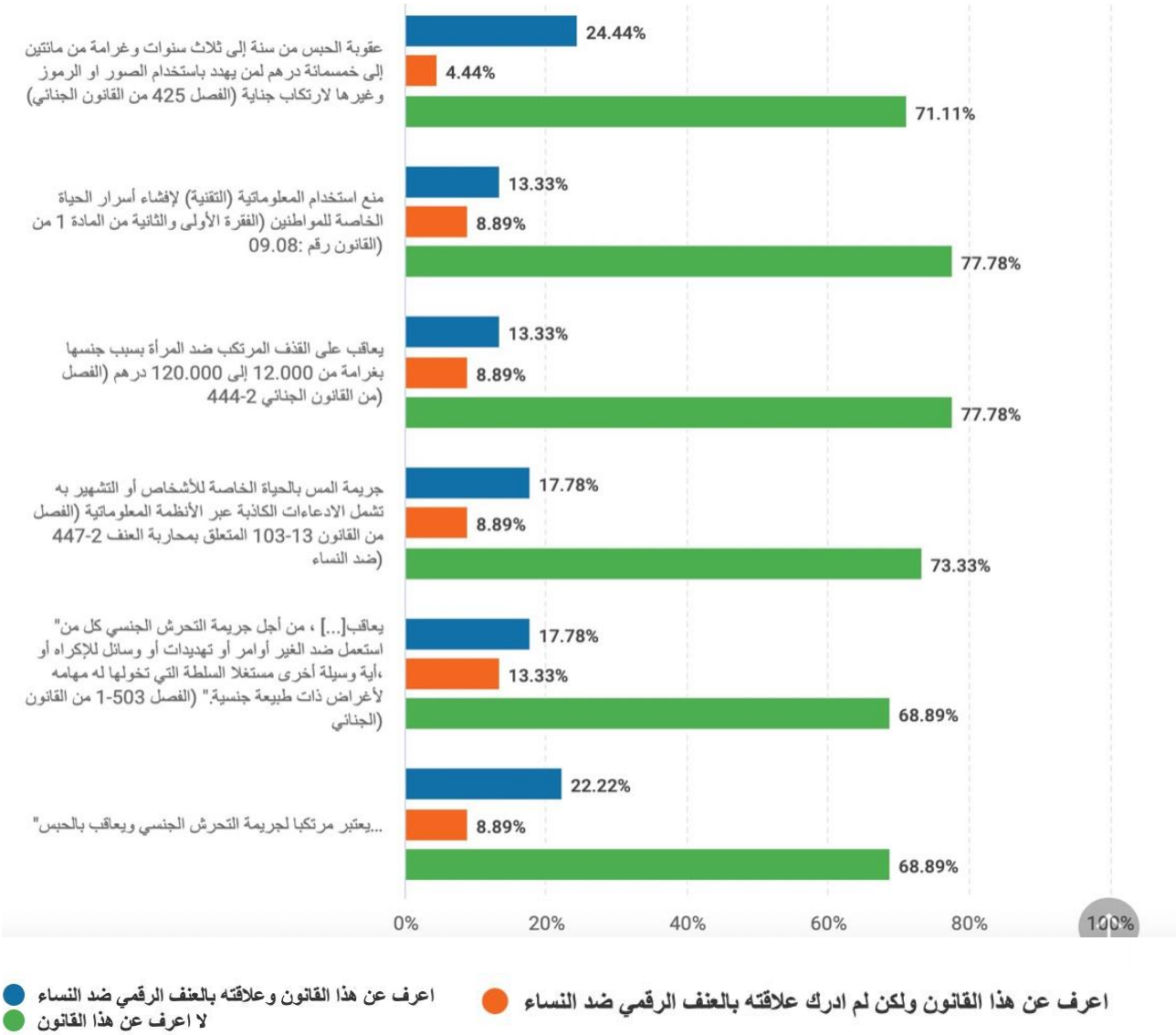

المخرج من دوامات العنف الرقمي

في مقابل النقص الذي ترجمته الأرقام خلال هذا البحث في معرفة النساء بحقوقهن وبالقوانين التي من شأنهن الاحتماء بها ضد العنف الرقمي، يوجد هنالك إجماع بلغ نسبة 84 في المائة على الحاجة الملحة الى التوعية بالأمن الرقمي داخل المناهج بالمدارس والجامعات والتدريب عليها في مجال العمل العام والخاص. وسَجّلت 71 في المائة من النساء ان هنالك ضرورة لعمل توعية مجتمعية قصد التخلص من ثقافة العنف ضد النساء وعلى أهمية مساعدتهن على البوح بما يتعرضن له. 64 في المائة سطّرن على ضرورة تدريب متلقي الشكاوى في المؤسسات المعنية للتعامل بشكل أفضل مع قضايا العنف الرقمي و62 في المائة رأين ان هنالك حاجة الى المزيد من مؤسسات الدعم القانوني والتقني للمعنفات، و55 في المائة لمؤسسات الدعم النفسي، بينما 37 في المائة فقط هن اللواتي رأين حاجة الى تجريم العنف الرقمي وإيجاد عقوبات رادعة لمرتكبيه. ولعل فيما أَضَفْنَهُ من تعليقات على هذا السؤال شرحا لمواقفهن المُعَبّر عنها بالنِّسبِ أعلاه، إذ كتبت إحدى المشاركات: "المهم من كل هذا هو التربية على الحقوق في مرحلة سنية متقدمة حتى تشُب الفتيات والصبيان كذلك على وعي بما لهم وما عليهم، وان يتم تفعيل القوانين لتصبح رادعة بالفعل، اما وجودها بدون تطبيق لها أو ثقة في نجاعتها فلن يُفضي الى شيء". وجاء في تعليق مشاركة اخرى: "الأهم هو التربية على الحقوق وايضا تشجيع البنات والفتيات في المدارس على الكلام والتعبير والاعتراض على الأذى، وليس الاختباء خلف الحق الذي يراد به باطل: الحياء او الحشمة، حتى لا تصبحن نساء مغلوبات على امرهن صمتهن دليل أدبهن وحشمتهن". وقالت مشاركة غيرها: "أغلب ما سبق هو على الورق فقط، يجب التطبيق".

ومن التعليقات المعبرة عن نبض عموم المشاركات ذلك القائل: " الأهم هو زرع الثقة في الفتيات حتى تتكلمن بعيدا عن اللوم". وأشارت سيدة أخرى: "ان هنالك حاجة للتعريف بالحقوق والقوانين والتربية عليها". وعلقت سيدة ثانية بالقول: "الحل في رفع الوعي وإيجاد منظومة حماية ناجعة وحقيقية"، بينما تُرك تعليق اخر يقول: "التطبيق ثم التطبيق ثم التطبيق".

رأي النساء في اجراءات حماية النساء على الانترنيت

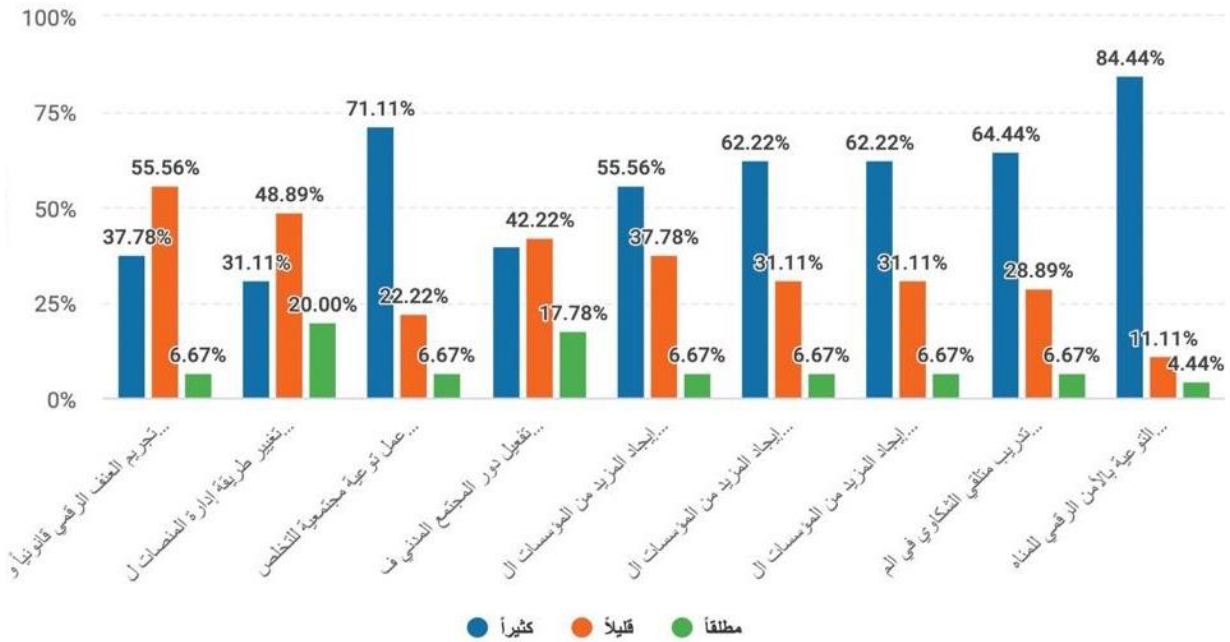

هنالك إذا اتفاق على أهمية التربية على الحقوق ومبادئ المساواة في مرحلة سنية متقدمة. وتقول الأستاذة هدى زكري أنه ومن خلال دراستها لظاهرة التمييز على أساس النوع، تبين لها جليا ان بوادر الميزوجينية والممارسات العنيفة ضد الفتيات والنساء تبدأ في الظهور خلال سنوات المراهقة الأولى. أي ان التربية على مبادئ الاحترام والمساواة ما بين الجنسين يجب ان تبدأ خلال مرحلة الطفولة كجزء من المنهج التربوي. [33] النائبة خدوج السلاسي ترى أيضا أن المقاربة التشريعية، رغم كون القوانين مهمة وأساسية، لا تكفي وحدها للحد من ظاهرة العنف عموما والرقمي على وجه الخصوص. بل وجب أن ترافقها مجهودات تحسيسية على مستوى الاعلام والمدرسة وبشكل خاص على مستوى التنشئة الاجتماعية، التي يجب ان تقوم على التربية على المساواة والنظر للآخر باعتباره حرا ومستقلا لا كظلٍ لغيره. فالعنف في المجال الرقمي، حسب النائبة، معركة متعددة الابعاد تحتاج لكل الطاقات الإيجابية لتدعم تصورا لمجتمع أكثر انصافا واتزانا لمصلحة الجنسين معا. وأكدت أنها ستسعى داخل البرلمان الى اخراج مقتضيات تشريعية جدية وجديدة معلنة وصريحة سواء على مستوى مدونة الاسرة او على مستوى القانون الجنائي، لمواجهة كل اشكال العنف الرقمي.

وقد أشارت الى ان إصدار قانون شافٍ ووافي لن يستقيم دون تظافر جهود النساء والرجال على اختلاف مشاربهم الحزبية. فالنساء البرلمانيات بالنسبة للأستاذة خدوج داخل الفرق الحزبية يقع عليهن واجب الادلاء بقناعاتهن التشريعية حتى يتسع المجال ويتوفر العدد، لتتمكنّ من تمرير القوانين المناسبة في هذا الاتجاه.

من زاويته، يرى الأستاذ يوسف ايت الطالب ان مواجهة العنف الرقمي ضد النساء هو مواجهة العنف التقليدي ضد النساء. وان محاربة العنف الرقمي يتطلب الاشتغال على مستويين: أولا محاربة العنف بمعناه العام والتمييز ضد المرأة من خلال التوعية المجتمعية و التحسيس و الزجر، ثم ضرورة حماية المرأة في الفضاء الرقمي وهي مسؤولية مشتركة بين الدولة و بين الشركات الرقمية التي تتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية باعتبار أنها هي من تمتلك المنصات الرقمية التي من خلالها يُرتكب العنف الرقمي، وبالتالي فهي تتحمل قسطا من المسؤولية ويجب ان تساهم في حماية مستعمليها خاصة من فئة النساء، دون ان اغفال دور منظمات المجتمع المدني من خلال التوعية و الترافع.

> في اليوم الذي ستُعَامِل فيه الأسرة الابن والابنة على قدم المساواة، دون ان يكون له هو امتيازات لمجرد أنه ذكر، ويُسمح له بما يمنع عنها هي لمجرد انها امرأة، حينها فقط قد يتراجع العنف ضد النساء. بدون ذلك، ولو سنوا الف قانون وقانون لن يتغير شي لأن بيئة التساهل مع المُعنف ستظل موجودة تعشش في عقلية المجتمع.
>
> **احدى ضحايا العنف الرقمي في جوابها عن سؤال حول الحلول المكنة للقضاء على العنف الرقمي**

مسؤولية الشركات الممتلكة لشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات التي ينتشر على صفحاتها العنف الرقمي، تناولها كذلك في معرض حديثه الأستاذ

[33] « En dernier lieu, cette lutte ne peut avoir du succès sans l'inclusion des principes d'égalité de genre dans notre système éducatif depuis le plus jeune âge. Les premiers signes de misogynie et de violences contre les femmes/filles commencent vers la puberté ce qui prouve qu'il faut s'y prendre très tôt pour construire une société respectueuse de l'égalité de genre » Houda Zekri

المتخصص في التاريخ الاجتماعي، اذ وضعها في مركزية المنظومة الاقتصادية والتي تقتات على الاستخدام والمزيد من الاستخدام. وهي على أيٍ أكبر قواعد البيانات في التاريخ. سلعتها الرئيسية هي المعلومات، وبالتالي فلابد من اجل ان تدور العجلة ان لا يُدبِر المستخدمون عنها فرارا او خوفا من انتهاك او استهداف، لذا فمن مصلحة هذه المؤسسات ان تجعل فضاءها اقل تهديدا، لا من منطلق المسؤولية الاجتماعية للشركات فقط، ولكن بالأساس حمايةً لنموذجها الاقتصادي الذي لا يشبه أي شي قبله. ومن هذا، التعاون الذي جمع فيسبوك باليونسيف في الهند خلال سنة 2021 ضمن برنامجهما لبناء فضاء رقمي معافا وامن للأطفال والمراهقين. هذا البرنامج التدريبي هدف الى رفع قدرات الصغار على مجابهة العنف الرقمي وشمل 100000 طفل. [34]

ومن هذه المحاولات للتربية على السلامة الرقمية، إطلاق منظمة سكديف عن طريق مشروع سلام@ للأمن الرقمي، منصة للتربية على السلامة الرقمية يستطيع من خلالها المستخدم أن يطلع على مجموعة من المعلومات والمعارف الخاصة والتي تؤطر استخدامه الجيد للإنترنيت.[35] كما سعت إلى التشبيك والترافع عن طريق شركاءها في المنطقة من اجل تضمين العنف الرقمي ضمن المناهج التعليمية.

هذا التركيز على التأسيس الجيد لمحاربة العنف الرقمي بالتكوين والتدريب والتحسيس في مرحلة الطفولة هو المنهج الذي قررت اعتماده احدى النساء الناجيات من العنف والتي تعرضت لعنف رقمي متمثل في حملة تنمر جارفة تم خلالها استخدام صورة طفلها المصاب بداء التوحد والتي كانت هي قد نشرتها احتفالا بمناسبة عيد ميلاده، لتصبح بين ليلة وضحاها مصدرا لعدد لايحصى من الميمز (memes). والميمز هي صورٌ او فيديوهات او حتى جمل او تركيبات لفظية تنتشر كالنار في الهشيم وتحمل دلالة ثقافية عند مجموعة ما. هذه العملية يُقصد بها الدعابة او الطَّرَافة او النكتة الاّ انها قد تتحول بِيَدِ سيء النية إلى ضرب من التندر او القدح والإهانة وهو ما تعرضت له الضحية وصغيرها. فرغم ان المرأة قد قامت بحذف الصور، وأوقفت تفعيل الصفحة وتوقفت عن دخول المنصة (انستغرام) لفترة طويلة، إلاّ ان الميمز ظلت متاحة على الانترنيت، لتجد صورتها وصورة طفلها الذي هو أساسا في حاجة الى رعاية وعناية وتفهُّم من نوع خاص، منتشرة تحمل كل مرة عنوانا مختلف. وبات كل ما تخشاه ان يقع الطفل ذات يوم صدفة على صورة له تسخر منه او من شكله وشكل والدته.

بسبب احساسها القاتل بالذنب تجاه ابنها، حيث نشرت الصورة دون قِراءة للعواقب، قررت السيدة ان تأخذ دورات في الامن السبراني لا لسبب الاّ للتطوع عند الصغار ممن هم في مثل سن طفلها وداخل المدارس الخاصة بالأطفال ذوي إعاقة لتقديم اساسيات السلامة الرقمية لهم ولهن، وأهم أركانها حسب السيدة الناجية، بناء مناعة نفسية ضد بعض أنواع العنف الرقمي. فالفضاء الرقمي بالنسبة لها كعالمنا هذا، مكان موحش وظالم لا يستسيغ الضعيف. والمعرفة أول علاج الضّعف، وبابٌ من أبواب الخروج من دوامات العنف.

[34] UNICEF and Facebook collaborate to build safer and healthier online experience for adolescent and children

[35] https://portal.salamatmena.org/

الخلاصات والتوصيات

بناءً على كل ما سبق، نستطيع القول بقدر وافر من الثقة أن ما يظهر من العنف الرقمي ضد النساء وما يخضع للنقاش والدرس والتقييم، ما هو الاّ النزر اليسير، والقدْرُ البارز للعِيان من كُلٍّ مُسْتَتِرٍ تحت أكوام من التوجس والخوف والارتباك في مواجهة ظاهرة هي هنا لتبقى. فعالمنا بات قاب قوسين او أدنى من دمج العالمين الواقعي والافتراضي معا. ولم تعد مثل هذه التصورات شيئا من المستقبل أو ضربا من ضروبا الخيال العلمي. وما نحن عن الذكاء الاصطناعي وما يحمله من ثورية و"تهديد" ببعيدين.

في بحثنا هذا عن وضعية النساء في المغرب داخل الفضاء الرقمي، تبين لنا ان خطر التعرض له مُتنام لامحالة رغم ما تحقق على المستوى التشريعي من خطوات تسعى لإخضاع وتدجين ما يصعُب اخضاعه وتدجينه: الانسان حين يَأمَنُ العقاب، والتقنية التي تسمح له بالإفلات منه. فشبكات التواصل الاجتماعي تحمل في هندستها الأولى ما يجعلها متحررة من قبضة الرقيب (by default) وهذا ما سمح لها بان تتصدر المشهد لتصبح المتنفس والمفزع عند الأزمات، والحاضنة للأفكار، ومكانا تتم فيه دمقرطة المعلومة وتساو للأدوار: يتحول فيه الفرد إلى قائد. أمام هذا "الفتح" التقني انقسم المراقبون منذ قرابة العقدين من الزمن بين من يبشر بعهد من الحكامة الشعبية المُتيقظة التي لا تساوم على حُرياتها المكتسبة الجديدة، وبين من ينذر بفوضى ثقافية واجتماعية وسياسية قد تأتي على الأخضر واليابس. ويبدو ان الطرفين كانا على صواب. [36]

وقد جاءت نتائج البحث دالّة على ان هذا العنف الرقمي المستغِلّ لما تسمح به التقنية، هو في عمومه انتهازيٌّ ومُقنع مجهول المصدر، قادر على الخروج من الافتراض الى الواقع. وهو امتداد لمنظومة عنف لا تزال مستقرة داخل المجتمع ببيئاته المختلفة التي لها أيضا دور في مُفاقمة أثره. هذا العنف لا يفاجئ بأرقامه بقدر ما يشي بان الإشكال أكبر ولا يمكن التعاطي معه دون تفكيك منظومة العنف ومواجهة المجتمع بمثالبه الثقافية والعُرفية الثابتة التي لا تتغير، والتي تتناقلها الأجيال تصريحا او تلميحا او تطبيعا مع ممارسات لم يعد يتسع لها زمان ولا مكان، وأولها النظرة اللاّمساواتية للمرأة. ثم كذلك بالتعامل مع كل اشكال العنف الموجه ضد النساء على قدم المساواة وبأحكام زجرية تترجم فداحة الأذى الذي تتعرض له النساء واسرهن واطفالهن والمجتمع الذي يخسر بتواريهن وانسحابهن تحت وطأة الاغتيال النفسي والمعنوي، ثروة بشرية قادرة على الانتاج والمساهمة في نهضة الجماعة.

ومن النتائج البارزة لهذه الدراسة كذلك، تسجيلها أن اغلب النساء يواجهن العنف الرقمي بالتجاهل وهذا مؤشر اخر على وجود حواجز تقف دون إعمال القانون وإدانة الجناة. وكلما أفلت جاني بفعلته، الاّ ومعناه انه تمت ضحية محتملة قادمة، ناهيك على ان هذا التراخي في الردع يُشجع على الإمعان في الأذى فلا يزيد الوضعية الاّ تأزما. وقد يكون هذا التجاهل إشارة الى انعدام ثقة النساء في قدرة القوانين الحالية على الانتصار لهن، مما يبعث على التساؤل حول مقدار مسؤولية جهات انفاذ القانون، ومدى فاعلية اليات المتابعة والحماية للضحايا.

---

[36] The impact of user-generated-content over the behavior of media consumer in times of crisis, Halima El Joundi, LAP Publishing, 2011

هذه القوانين، حسب البحث لازالت بالنسبة للعديد من النساء مجرد حبر على ورق، حيث لا تعرف أغلبهن حتى عن وجودها. وفي هذا أيضا ما يدعو للتفكير في دور الاعلام العمومي في تيسير حصول المواطنات والمواطنين على المعلومات باعتبار هذا حقا دستوريا، وفي التثقيف العام للمجتمع، وتلك مسؤولية الاعلام الرئيسية السابقة على الترفيه أو غيره. كما يجعلنا هذا الوضع نتساءل عن نجاعة دور المجتمع المدني الذي غالبا ما يُقدم نفسه كمؤطر للمشاركة والعمل العام وكشريك رئيسي في التوعية والتحسيس.

وجاء في البحث أخيرا ان أكثر ما من شأنه ان يحرك المياه الآسنة، ويقف في وجه فورة العنف الرقمي ضد النساء في المغرب هو التربية على الحقوق في مرحلة عمرية متقدمة، أي خلال الطفولة. وليس الهدف هنا فقط تدريب الصغار على اليات حماية النفس عبر الانترنيت، ولكن الأهم تربيتهم/هن على حقوق الانسان واحترام مبادئ المساواة بين الجنسين للقطع مع أحد أبرز مسببات العنف ضد النساء عموما وهو استضعافهن والتميز ضدهن بحكم العادة والموروث. وفي ذلك، أي التربية على الحقوق، مواجهة للعنف بكل اشكاله.

وعليه فإن التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة تتلخص فيما يلي:

1. التربية على حقوق الانسان ومبادئ المساواة بين الجنسين وإدراجها في المناهج التعليمية خلال المرحلة الابتدائية باعتبارها من اساسيات بناء الشخصية. والتوصية بمناقشة مفاهيم العنف في مراحل متقدمة للقطع مع التطبيع المجتمعي مع كل اشكاله، خصوصا العنف الرقمي والذي يعاني منه الأطفال بقدر عظيم شأنهم شأن النساء، مما يأثر على توازنهم النفسي وبالتالي على سلوكهم في المستقبل.

2. إحداث مراكز استماع داخل المدارس تسمح للصغار بالتبليغ حال تعرضهم/هن للأذى في مُحاكاة للأليات المتاحة في الواقع حتى يصبح التعبير عن الضرر سلوكا دارجا .

3. التربية على السلامة الرقمية وادراجها بشكل جدي وواف داخل المناهج التعليمية في مستويات الابتدائي والاعدادي والثانوي لمواكبة التطور التقني ومستجداته، وحتى تعرف الفتيات والفتيان معا كيف تحمين ويحمون أنفسهن/هم على الانترنيت.

4. التعامل مع العنف الرقمي ضد النساء على انه عنف ضد النساء وكفى .أي التصدي بالقانون لكل ألوان العنف على قدر المساواة وتغليظ العقوبات بما يتناسب مع فداحة الأذى .

5. احداث اليات تبليغ عن حالات العنف الرقمي بشكل سري يسمح للضحايا بالإدلاء بشهاداتهن عن بعد.

6. تكوين عناصر متخصصة من الشرطة والدرك في علوم التربية والنفس والاجتماع لمواكبة الضحايا عند الادلاء بشهادتهن وما بعدها بطريقة تحفظ لهن كرامتهن وتضع سلامتهن النفسية في مقدمة الأولويات، وتغليظ العقوبة لمن يُعرض النساء ضحايا العنف لعنف مضاعف عن طريق تصريح او تلميح. ومن شأن هذا الاجراء ان يبني أواصر الثقة بين ضحايا العنف الرقمي والنساء عموما والجهات الرسمية الموكل إليها انصافهن.

7. تعبئة الاعلام العمومي للقيام بدوره في التحسيس بخطورة العنف الرقمي وجدوى التبليغ للحد من استشراءه، وتشجيع وسائل الاعلام على جعل العنف ضد النساء تيمة بارزة وحاضرة في المضامين التي تقدمها.

8. وضع شركات الانترنيت المالكة للمنصات الرقمية أمام مسؤولياتها، والترافع من اجل الضغط على هذه الشركات حتى تُدَعِّم اليات الحماية للمستخدمين نساء ورجالا ضد العنف الرقمي وغيره من التهديدات السيبرانية.

9. وأخيرا تحيين قانون محاربة العنف ضد النساء حتى يشمل بشكل أكثر عمقا وتفصيلا العنف في بعده الرقمي، ويواكب استفحاله باليات تبليغ وتتبع وحمايةٍ قابلةٍ للتنزيل في كل جهات المملكة وعلى اختلاف طبيعة الجماعات الترابية منعا لإفلات الجناة من العقاب.

في ختام هذا المجهود البحثي المتواضع لا بد من الاعتراف بإن العنف الرقمي هو مِياهٌ مُبهمة المَعَالم أبحرت فيها الجماعة الإنسانية للتو. وأن ما نحن مقبلون عليه بالقطع هو أعظم مما طفح على السطح وطفى من ظواهر أربكت حولها الآراء وأزعجت استقراراها، وفضحت مكامن الخلل المستقر في مجتمعاتنا التي لن تزيدها الاحتمالات الممكنة والغير الممكنة (uncertainties) الاّ تفاقما وبروزا. لهذا، بالنسبة للمغرب، وجبت الدعوة الى تكثيف البحث والدرس حول هذا العنف على نطاق واسع يسمح بإحداث مسح جغرافي أشمل يضم في استقراءه النساء (بما في ذلك الفتيات دون الثامنة عشر) والرجال معا، ويفكك مفهوم العنف في سياقه المجتمعي على اختلاف بيئاته وتلويناته الثقافية. وحبذا لو كانت الدراسة ميدانية لأن عين الملاحظ قادرةٌ على التقاط ما بين السطور، وفي ذلك مُعطى اضافي قد يشرح ما استعصت قراءته بالأرقام فقط.

ومما يستحق التناول على نحو عاجل أيضا هو البعد الرقمي لهذا العنف، وأعني بذلك الجوانب التقنية وما "تتوعدنا" به جميعا في بحر تطوراتها الاخيرة ابتداء بالذكاء الاصطناعي وانتهاء به أيضا. هذا الخطر لم يعد شئنا مستقبليا، وما نحن عن بوادره، وأبسطها التزوير العميق (Deepfake) ومحاكاة العمليات الإبداعية البشرية (ChatGPT) بغافلين.

وجب إخضاع التقنية في مظاهرها الأكثر حداثة للبحث من زاوية أخلاقيات العلوم والتقنيات (Science and Technology Ethics) وتقييم أثرها المستقبلي على الأفراد والمجموعات لاقتراح اليات ممكنة للحماية، ولوضع الشركات التقنية أمام مسؤولياتها، وضبط وتيرة التطوير وإخضاعه للمراقبة والتتبع، ودفع المُشرّع الى استباق ما قد يطرأ عنها من تغيرات مجتمعية، وفي ذلك أضعف الإيمان.